

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٢٢

الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية
المستدامةالرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب الحار
بمعالي السيد سفين ميكسر، وزير خارجية جمهورية إستونيا،
ومعالي السيد لويس بيديجاري كاسو، وزير خارجية الولايات
المتحدة المكسيكية.إن التغير التكنولوجي يعدل من جهودنا الحالية وآفاقنا
المستقبلية بوتيرة مذهلة. وفي مواجهة هذه التحول الجوهري
والسريع للتاريخ، ينصب تركيز الأكاديميين والعلماء والقطاع
الخاص والمجتمع المدني والحكومات على معالجة الفرص وكذلك
التحديات والتهديدات التي يمثلها هذا التحول.كما يجب على منظماتنا أن تكون جزءا نشطا من هذ
الحوار، الذي يمثل بالنسبة للكثيرين أهم حوار في عصرنا. والواقعأن التغيرات التكنولوجية تؤثر على كل هدف من أهداف التنمية
المستدامة التي نسعى إلى تحقيقها. وإذا أردنا أن نكون فعالين،
فلا بد من تقييم أي من التغيرات التكنولوجية سيتيح لنا الإسراع
بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك
أي منها قد يعرضها للخطر. وتتسق إسهامات هذه الجلسة
مع مقاصد تلك الخطة. وسأركز على ثلاث نقاط أعتبرها بالغة
الأهمية.الأولى هي أثر التغير التكنولوجي على مستقبل العمل.
وإذا أردنا تحقيق الهدف المتمثل في العمالة الكاملة والمنتجة
وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، فيجب أن
نخلق ٦٠٠ مليون فرصة عمل جديدة. فالتغير التكنولوجي
السريع يؤثر على فرص العمل. ووفقا للتقديرات، فقد يزيل
التشغيل الآلي ٧٥ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٢، لكنه
سيخلق أيضا ١٣٣ فرص عمل جديدة. ولذلك، يجب أن
نضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي يمكن أن تساعديتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org) وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1832540 (A)



والتعلم الآلي - تحتاج إلى أطر تنظيمية قوية للتصدي للتحديات والمخاطر التي يشكلها استخدامها بالنسبة لمستقبل البشرية.

إن التغيير التكنولوجي يفرض علينا تحولا لم يسبق له مثيل، ومنظمتنا لا يمكن أن تتجاهل هذه النقلة النوعية. وفي إطار هذه الفرضية، أنا على ثقة من أننا سنتمكن من الوفاء بالالتزامات المتعددة الأطراف تجاه الأجيال الحاضرة والمقبلة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماوتي - كاتير (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والمهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، وجورجيا.

يشعر الناس في مجتمعاتنا أن العالم يتغير بوتيرة سريعة. وتقبل ملايين عديدة من الناس هذا التغيير بوصفه فرصة كبيرة لتحسين حياتهم. وقد تمكنوا من الاستفادة من الفرص التي يمكن أن توجدها التكنولوجيات الجديدة في جميع نواحي التنمية المستدامة. أما الآخرون فإنهم عرضة لخطر التخلف عن الركب، ولا سيما أن نصف سكان العالم لا يزال غير موصول بشبكة الإنترنت. وهناك شواغل بشأن تأثير التكنولوجيات الجديدة على العمالة والخصوصية والأمن، على سبيل المثال. كما أننا نواجه الفجوة الرقمية بين الجنسين. تقع على عاتقنا جميعا - الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية - مسؤولية التأكد من استفادة الناس في جميع أنحاء العالم من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة ومن معالجة شواغل الناس.

إن المهمة التي تنتظرنا هي العمل الجماعي معا لتسخير القوة التحويلية الإيجابية للتكنولوجيات الجديدة لخير الجميع

الناس على التكيف والاستفادة من أسواق العمل الجديدة هذه. وبطبيعة الحال، يجب أن تشمل هذه الخطط النساء والفتيات.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بإمكانية التغيير التكنولوجي السريع في سياق الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ولا سيما النهوض بالتكنولوجيات المنخفضة الكربون. يجب الإسراع في تطوير هذه التكنولوجيات. وإذا أردنا تحقيق هدف الحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجات مئوية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في ضوء الهدف ١٣ من خطة عام ٢٠٣٠. ويذكرنا التقرير الصادر مؤخرا عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أنه إذا اتخذنا إجراءات بصورة جماعية وبروح من المسؤولية، فيمكننا تحقيق الالتزامات الواردة في اتفاق باريس. كما ينبهنا إلى الأخطار التي ستعرض لها البشرية إذا فشلنا في القيام بذلك. ويمكن للتطور التكنولوجي أن يسهم في توليد مصادر طاقة نظيفة ومعقولة التكلفة للملايين من الناس الذين يفتقرون إليها حاليا.

ثالثا وأخيرا، ينبغي للمنظمة أن تواصل معالجة مسألة التغيرات التكنولوجية السريعة، مع الحفاظ على رفاه الشعوب في صلب مداولاتها. تنطوي الطفرات التكنولوجية على إمكانية تغيير حياتنا إلى الأفضل، ولكن من الأهمية بمكان أن تكون هذه التطورات أيضا في متناول الجميع. وإلا فيمكن للتغيير التكنولوجي السريع أن يزيد من أوجه عدم المساواة ويمضي بنا بعيدا عن تحقيق الهدف ١٠ من خطة العام ٢٠٣٠. ومن الأمثلة الواضحة على هذا التكنولوجيات الرقمية؛ التي على الرغم من انتشارها السريع، لا تصل الإنترنت سوى إلى ٤٨ في المائة من سكان العالم. وتمثل الفجوة الرقمية التي لا تزال قائمة داخل البلدان وفيما بينها عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة.

ومن التحديات الأخرى المرتبطة بالعصر الرقمي هو حماية حق الفرد في الخصوصية. وأود أن أسلط الضوء على أن بعض التكنولوجيات التي لا تزال قيد التطوير - مثل الذكاء الاصطناعي

والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني والأوساط الأكاديمية. وكان منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار هذا العام مثالا جيدا لمقدار الطاقة والأفكار القيمة التي يتم تحريرها عندما تجتمع كل هذه الجهات الفاعلة، كما سمعنا من نائب الممثل الدائم للمكسيك في الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في وقت سابق اليوم. كما أننا نتطلع إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي بشأن كيفية تحسين هذا الحوار العالمي.

ثانيا، نحن بحاجة إلى المزيد من التعاون والتآزر بين أصحاب المصلحة. لذلك، نحتاج إلى أن انفتاح منظومة الأمم المتحدة أكثر على أصحاب المصلحة الآخرين، مدعومة بتعاون قوي متعدد الأطراف. نحتاج إلى الأمم المتحدة كمنتدى لتبادل الممارسات الجيدة والتعلم من خبرات بعضنا البعض، وليس كمنظم. واستراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيا الجديدة تدرك أن علينا،

”أن نصبح أكثر انفتاحا على الأفكار والأصوات الجديدة التي تحالف أساليبنا المؤسسية المألوفة في أداء العمل، وأن نتيح للأمم المتحدة التفاعل مع الشركاء بطريقة تتسم بالمصادقية“.

وهذا أمر ضروري إن أردنا للأمم المتحدة أن تصبح شريكا واضحا لقطاع الصناعة وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني.

ثالثا، نحتاج إلى إيجاد طرق أفضل للاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار والآليات القائمة، مثل منتدى إدارة الإنترنت، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبدون العلم والتكنولوجيا والابتكار، لن نتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد سمعنا اليوم من ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، الذي يقوم بعمل عظيم، جنبا إلى جنب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لتعزيز هذا البرنامج.

وإدارة المخاطر والتحديات. ولذلك، نرحب بكون أن الأمين العام قد وضع هذه المسألة على رأس جدول أعماله من خلال إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي. ونرحب أيضا باستراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيا الجديدة، التي ستسترشد بها وكالات الأمم المتحدة في عملها. وفي الوقت نفسه، نتذكر الوثائق الرئيسية في هذا المجال، مثل الوثيقة الختامية لعملية التشاور المفتوحة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات. وعلاوة على ذلك، نشيد بالمكسيك واليابان على قيادتهما كرئيسين مشاركين للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ونعرب عن تقديرنا للعمل الهام الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة المكون من ١٠ أعضاء لدعم آلية تيسير التكنولوجيا، الذي يضم ممثلين من أوروبا أيضا.

وفي مسيرتنا المشتركة نحو هذا المستقبل الجديد، قد يكون من المفيد الاتفاق معا على المكان الذي نريد الوصول إليه. وتشمل رؤية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مستقبلا تؤدي فيه التكنولوجيا الجديدة إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل للجميع وحماية مناخنا والبيئة وتمكين النساء والفتيات، وتحسين التعليم، والتقدم في الزراعة والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. إننا نتصور مستقبلا تسهم فيه التكنولوجيا الجديدة في الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية القوية والرفاه الاجتماعي وسلامة المجتمعات، فضلا عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، بدلا من الاستبداد والتمييز. وتتمثل رؤيتنا في مستقبل تحترم فيه سلامة وكرامة كل فرد، بما في ذلك احترام حق كل فرد في حرية التعبير والحماية من التدخل التعسفي في حياته الخاصة. إذا، كيف نحقق ذلك؟

أولا، نحن بحاجة إلى الحفاظ على حوار عالمي يتسم بالشفافية يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين من الحكومات

أثر التغيير التكنولوجي السريع، أود أن أتناول في بضع دقائق موضوعاً آخر خلاف الموضوع الذي اجتمعنا من أجله. أود أن أتكلم عن قضية إنسانية عاجلة.

من المعروف أن مجموعة كبيرة من إخواننا وأخواتنا من أمريكا الوسطى القادمين من هندوراس شكلوا قافلة تقترب من الحدود بين غواتيمالا والمكسيك. وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن المكسيك التمست التعاون المؤسسي من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والأمين العام، لكي يتسنى لنا، وفقاً لإعلان كارتاخينا بشأن اللاجئين، أن نتلقى المساعدة من منظومة الأمم المتحدة لتجهيز طلبات اللجوء المقدمة من أعضاء القافلة، وكذلك إيجاد حلول دائمة تحترم كرامتهم وحقوقهم. بالنسبة للمكسيك، من الأهمية بمكان أن يتم التعامل مع القافلة وفقاً للقانون - مع تأكيدنا على احترام وحماية حقوق الإنسان لأعضاء القافلة. وباسم جميع المكسيكيين، من هذا المنبر، أدعو المنطقة والعالم بأسره إلى الانخراط في أمريكا الوسطى من خلال التعاون الإنمائي الدولي. ولا يمكن حل الأسباب الهيكلية لهذه الظاهرة الإنسانية المعاصرة إلا من خلال التعاون الذي يفرضي إلى السلام والوظائف والتنمية الاقتصادية. وأشكر الجميع على تفهمهم.

أرحب ترحيباً حاراً بوزير خارجية إستونيا وجميع الممثلين المشاركين في هذا الاجتماع. إنه لشرف لي أن أدير هذه المناقشة التي أذن بها القرار ٢٤٢/٧٢ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الذي قدمته المكسيك و٣٥ بلداً آخر يعترف بأهمية التغيير التكنولوجي السريع. واليوم، بعد أقل من سنة، أصبحت الآثار العميقة والمتعددة الجوانب للتغيير التكنولوجي السريع أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. لقد أدرك الأمين العام أهمية هذه الظاهرة وجعلها من أولوياته، كما سمعناه يقول في هذه القاعة في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/73/PV.1).

ومن الواضح أن آثار التغيير التكنولوجي تؤثر على جميع البلدان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصرف

لقد وضع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالفعل تدابير لترجمة هذه الرؤية إلى واقع. ومن خلال السوق الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي، فإننا نمزق الجدران التنظيمية وننتقل من ٢٨ سوقاً وطنية إلى سوق واحدة. وهذا يمكن أن يسهم بمقدار ٤١٥ بليون يورو سنوياً لاقتصادنا إلى جانب إيجاد مئات الآلاف من فرص العمل. ومن خلال اللائحة العامة الجديدة لحماية البيانات لدينا، أنشأنا مجموعة واحدة واضحة من قواعد حماية البيانات لجميع الشركات العاملة في الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن الناس يتحكمون أكثر في بياناتهم الشخصية وأن الأعمال التجارية تستفيد من الفرص المتكافئة.

وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، قرر القادة الأوروبيون تنسيق استراتيجية مشتركة ستعتمد أيضاً على عمل فريق التكنولوجيا العالمي الجديد التابع للاتحاد الأوروبي والأنشطة المختلفة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، نقوم أيضاً بتكثيف تعاوننا مع الشركاء في البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدنا سياسة جديدة تشمل مبادرة "الرقمية من أجل التنمية" وزدنا عدد المشاريع بشكل كبير، بما في ذلك من خلال الاستثمار في بناء القدرات والمهارات الرقمية والصحة الرقمية. وفي كانون الأول/ديسمبر، وبالتعاون مع الأونكتاد، دعمنا شركائنا الأفارقة في تنظيم أول أسبوع أفريقي للتجارة الإلكترونية في نيروبي.

وأود أن أختتم بالإعراب عن التزامنا بالمشاركة بشكل بناء في هذا الحوار العالمي حول التكنولوجيات الجديدة والتغيير التكنولوجي السريع، والتأكد من سماع جميع الأصوات وعدم تخلف أحد عن الركب.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المكسيك.

السيد فيدغاراى كازو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بإذنكم وتفهمكم، سيدي الرئيسة، قبل الإدلاء ببيان بشأن

الجديدة قد أدت إلى زيادة مستوى الطلب على الحكومات فيما يتعلق بتحقيق نتائج فورية وملموسة. وإدراكا منه للحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، تولى الأمين العام غوتيريش أيضا دورا قياديا في ذلك بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، وعرض استراتيجيته المعنية بالتكنولوجيات الجديدة، وهو أمر جدير بأن نوليه تقديرنا ودعمنا الكاملين. وسوف نعطي الاهتمام اللازم لتتائجها في ربيع عام ٢٠١٩.

ونحن على ثقة بأن منظومة الأمم المتحدة ستكون قادرة على تقديم الدعم إلينا في الاستفادة بصورة أفضل من التكنولوجيات الجديدة هذه بوصفها وسائل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحظينا أيضا في هذه المرحلة التثقيفية بالدعم من وكالات الأمم المتحدة الرئيسية مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يتولى اليوم تنظيم آلية تيسير التكنولوجيا. ويتمثل الهدف في استغلال أوجه التقدم التكنولوجي بغية التعجيل بتنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٧ من خطة عام ٢٠٣٠ دون وقف الابتكار والتطور التكنولوجي أو الحد منهما.

وأتيحت لنا الفرصة أيضا للاستماع إلى الخبراء في مختلف دورات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي تشترك في رئاسته المكسيك واليابان، وفي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ولا شك أننا قد مضينا خطوة أولى نحو التوعية على الصعيد العالمي. والآن أصبح من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى فهم الفرص والتحديات الناشئة عن التغيير التكنولوجي وضرورة إشراك جميع البلدان والمجتمعات المعنية في مواجهتها.

وقد اتخذت المكسيك الإجراءات اللازمة بشأن هذه المسألة. فعلى الصعيد العالمي، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عقد اجتماعان في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨

النظر عن مستوى تنميتها. وهي ظاهرة مثيرة للقلق بالنسبة لنا جميعا. وقد تؤدي التكنولوجيات الجديدة التي وصفها مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي، كلاوس شواب بأنها "الثورة الصناعية الرابعة" إلى تغيير مصير البشرية إلى الأبد. ومع أن لها القدرة على تعزيز التنمية والرفاه، فهي تنطوي على مخاطر أيضا، بل إن بعضها يشكل تحديا وجوديا للبشرية.

وبالنظر إلى ذلك التحدي، قررت المكسيك التحول من مجرد مراقب سلبي إلى باحث حثيث عن الحلول. وإذ يشهد العالم تغيرات هائلة، يجب علينا أن ندرك أن السياسات العامة ما تزال تنمو بمعدل خطي بطيء. ولهذا السبب، طرحت المكسيك مناقشة هذا الموضوع في منتدى عالمي هو الأمم المتحدة، ودعت الدول الأعضاء إلى تبادل خبراتها فيه. ونطلب أيضا إلى منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التحول التكنولوجي وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

والمكسيك على اقتناع بأن الجمعية العامة هي المحفل المثالي لتعزيز وعي الدول والمجتمعات بالتحول النموذجي الذي يمثل هذا التقدم التكنولوجي. ومع ذلك، سوف نهيئ الفرصة للتنبؤ والتخفيف من الآثار السلبية المحتملة في الوقت المناسب. ويحدث التحول الذي نشهده اليوم عبر العديد من التكنولوجيات الجديدة التي تنطوي على التحديات والفرص.

ومنذ اعتماد القرار الذي يجمع بيننا هنا اليوم، ما برحت نحو ٤٠ إلى ٦٠ بلدا تجتمع بشكل دوري للاستماع إلى الخبراء وتنظيم المناقشات المتعلقة بوضع سياسات عامة أفضل. وعقد أحد تلك الاجتماعات على سبيل المثال في سيليكون فالي في مركز المنتدى الاقتصادي العالمي للثورة الصناعية الرابعة، الذي كان لي شرف المشاركة فيه في أيار/مايو. وقبل أسابيع قليلة، كانت الرسالة التي ألقاها رئيس المكسيك، السيد إنريكي بينيا نييتو، (انظر A/73/PV.6) في افتتاح هذه الدورة للجمعية العامة واضحة إزاء هذه المسألة البالغة الأهمية - أي أن التكنولوجيات

ومع ذلك، فلا مراء في أن الذكاء الاصطناعي يعد واحدا من أكبر التحديات، كما ذكرتم للتو سيدتي، حين نأخذ في الاعتبار سوق العمل، ولا سيما التشريد المهني الذي قد يحدث بسبب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وذلك بالاستعاضة عن الأعمال التي يؤديها البشر. وربما يؤدي إلى خسارة الملايين من الأشخاص لوظائفهم بشكل مفاجئ ومباشر. ولا شك أن ذلك سيكون ذا أثر فعلي على توفير فرص العمل اللائق على النحو الوارد في إطار هدف التنمية المستدامة ٨,٣. وعليه حددنا جميع الآثار الإيجابية والسلبية لكل من التكنولوجيات الناشئة - مثل تقنية سلسلة السجلات المغلقة، وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الأحيائية - من حيث توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت الجلسة غير الرسمية التي عقدت في وقت مناسب بعد ظهر هذا اليوم العناصر الهامة والأدلة على ضرورة العمل دون إبطاء على هذه المسألة الحاسمة. ونواصل من جانبنا العمل، لأجل تحسين فهم الطابع المعقد لهذه المسألة، مع الجامعات الرئيسية، وكذلك مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة العمل الدولية واليونسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من الوكالات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة استجابة للولاية التي حددها القرار ٢٤٢/٧٢. وبفضل ذلك الدعم، تواصل البعثة الدائمة للمكسيك حاليا التفاوض بشأن مشروع قرار جديد، بدعم من مختلف البلدان، سيمكننا جميعا من أن نكون أفضل استعدادا. ويحدوني الأمل في انضمام جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا في الجمعية العامة إلى المناقشة والحوار حول هذه الظاهرة التي تؤثر علينا وتهمنا جميعا. وأدعوها جميعا إلى العمل معا لدعم هذه المبادرة. وسوف يتسنى لنا بمساعدتها ودعمها أن نضمن تحقيق الثورة الصناعية الرابعة لمصالح البشرية جمعاء.

وفي بيانكم الذي ألقينموه للتو، سيدتي، ذكرتم أن المناقشة المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة هذه ربما تكون المناقشة الأكثر

للخبراء من جميع أنحاء العالم أسهمت توصياتهم في أعمال المنتدى المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الإقليمي، وبصفتها رئيسا لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، شجعت المكسيك في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على تبادل الآراء مع العديد من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالفرص والتحديات المتصلة باستخدام التكنولوجيات الناشئة في المنطقة. وقد ورد ذلك في التقرير المعنون: "البيانات والأرقام والسياسات: إعادة تعريف العالم الرقمي" الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وعلى الصعيد الوطني، لا بد لي أن أشير إلى أن المكسيك قد أنشأت هيئة معنية بتنسيق الاستراتيجية الرقمية في مكتب رئيس الجمهورية، وأنها قدمت هذا العام استراتيجية المكسيك للذكاء الاصطناعي الساعية إلى وضع إطار ملائم للحكم عن طريق حوار متعدد القطاعات ومن شأنه أن يمكننا من تحسين فهمنا لهذه التكنولوجيا وتطوير أفضل الممارسات ووضع سياسات عامة أكثر فعالية. وبذلك أصبحت المكسيك أحد أولى ١٠ بلدان تضع استراتيجية كهذه.

وبمبادرة منها، تولت حكومة المكسيك مهمة تحديد أثر التكنولوجيات الجديدة التي هي الثورة الصناعية الرابعة، مع التركيز بشكل خاص على الذكاء الاصطناعي في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وقد حددنا جميع الآثار الإيجابية والسلبية لهذه التكنولوجيات الجديدة على أهداف التنمية المستدامة. وأود على سبيل المثال أن أشاطركم بعض هذه الآثار المحتملة التي حددناها. ففيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ٨,٢، ٨,٣، و ٩,٥، رأينا أن بوسع الذكاء الاصطناعي أن يعطي دفعة قوية للإنتاج التجاري عن طريق تطوير عمليات إنتاجية أكثر كفاءة. ومن شأن ذلك أن يخفض التكلفة ويوفر قدرا أكبر من رأس المال الذي يمكن إعادة استثماره في الابتكار، ما يؤدي إلى تسريع الوفاء بتلك الأهداف.

استقلالها بعد عدة عقود من الاحتلال الأجنبي، كانت بطبيعة الحال متلقيا للمعونة الإنمائية. غير أن إستونيا، في عام ١٩٩٨، أصبحت بالفعل إحدى الجهات المانحة لهذه المعونة. ويعزى مسار التنمية المعجلة هذا في جزء كبير منه إلى اعتمادنا لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحلول الحكومة الإلكترونية. حقق التحول الرقمي لإستونيا نموا اقتصاديا أقوى، وزيادة في كفاءة استخدام الموارد وتنمية بشرية أسرع.

تؤمن إستونيا إيمانا راسخا بمبادئ الكفاءة والمساواة والتعاطف. نحن نود تحسين الكفاءة في العالم حتى تتمكن من الاستفادة بشكل أفضل من مواردنا. وإستونيا نصير قوي للمساواة. ونؤمن بتهيئة فرص متكافئة للجميع على مسار التنمية والرقمنة. وتتمنى إستونيا حقا التعاطف، وبالتالي، فإننا نريد مساعدة الآخرين في التنمية. إن الرقمنة تحسن فعالية الحكومة والكفاءة بوجه عام. وهي تحسن الشفافية والثقة في العمليات العامة وتعزز مشاركة المواطنين في بناء مجتمعات أكثر شمولا وتماسكا. لذا، فهي بالغة الأهمية لتحقيق وعود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بالكفاءة، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تحدث ثورة في مباشرة الأعمال الحرة والتعليم والعمالة، بل وفي الرعاية الصحية. توفر الخدمات الرقمية على الإنترنت النمو الاقتصادي. إنها تزيل الحواجز غير الضرورية بين المواطنين والدولة وبين منشآت الأعمال التجارية وقطاعات الاقتصاد. توسع نطاق حدودنا وتتجاوز الحدود. تقاسمت إستونيا معارفها وخبراتها مع العديد من دول العالم وستواصل القيام بذلك، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي وجميع المهتمين والراغبين.

وفي الآونة الأخيرة، خلال الأسبوع الرفيع المستوى هنا في الأمم المتحدة، أطلقت إستونيا مشروع تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما لتطوير الحكومة الإلكترونية، في

أهمية في عصرنا الحالي. وأتفق مع ذلك. ويمثل ظهور التكنولوجيات الجديدة، وخاصة الذكاء الاصطناعي تحديا وجوديا للبشرية. وهذه مناقشة ذات نطاق واسع وتجتذب اهتمام الناس في جميع القارات ومن جميع المعتقدات. وفي هذه المناقشة، هناك من المتفائلين ممن يرون في الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة فرصة عظيمة للعالم بأسره التمتع بحياة أفضل وتحسين مستويات الرعاية الصحية، فضلا عن زيادة القدرات، بما فيها القدرات البدنية والمعرفية. وعلى الجانب الآخر، فإن هناك نظرة متشائمة إلى التكنولوجيا الجديدة بوصفها تهديدا - يصل إلى مرحلة التهديد الوجودي للبشرية. ونحن مقتنعون بأن مستقبل البشرية لم يحدد بعد وأنه ليس آيلا للفناء في ظل هذه التكنولوجيات الجديدة، بل يعتمد على الإجراءات والقرارات التي نتخذها. ويجب علينا أن نتخذ تلك القرارات معا. ويجب علينا اتخاذها باعتبارنا بشرا متحدين. ولذلك، فإن الأمم المتحدة والجمعية العامة هما المحفل الأهم لقيادة وتوجيه هذه المناقشة.

أود أن أشيد، سيديتي الرئيسة، بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة. ويحدوني الأمل في أن تكون أهم مناقشة في عصرنا، كما قلتم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إستونيا.

السيد ميكسر (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

بصفتي الوطنية، أود أن أشكركم، سيديتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإتاحة الفرصة لي للتركيز على التكنولوجيا الرقمية.

خلال العقود الثلاثة الماضية، اتبع بلدي، إستونيا، مسارا محمدا للتنمية. في عام ١٩٩١، عندما استعادت إستونيا

التحقق من البيانات وتقديم الإقرارات يستغرق بضع دقائق. أخيراً وليس آخراً، فإن إستونيا أول بلد والبلد الوحيد حتى الآن الذي يطبق نظام الانتخابات عبر الإنترنت. ونتيجة لذلك، فإن كثيرين باتت لديهم القدرة والاستعداد للإدلاء بأصواتهم، وهو ما أعتقد أنه أمر جيد جداً من أجل الديمقراطية.

وعلى الرغم من الفوائد الجمة للرقمنة، فمن الواضح أنها ليست ترياقاً لكل العلل. والأهم من ذلك، فإنها ستطرح مجموعة تحديات خاصة بها. بيد أن تلك العقبات يمكن التغلب عليها إذا واصلنا العمل بشأنا. وبأخذ كل شيء في الاعتبار، تبين تجربة إستونيا أن المنافع تفوق المخاطر بكثير. ينبغي النظر دائماً إلى التكنولوجيات الجديدة بوصفها عوامل تمكين. فهي تهيئ فرصاً متساوية إذا تم دعمها بالسياسات السليمة. هذا لا يعني أنه ينبغي تجاهل المخاطر المرتبطة بها. بل العكس هو الصحيح، ينبغي أن تؤخذ بحذية بالغة. وأود أن أقول إن مخاطر الفضاء الإلكتروني لا تحل محل المخاطر التقليدية، بل تجعل الصورة العامة أكثر تعقيداً. لكن توفير حيز قانوني دولي راسخ يمكن أن يحقق المطلوب للبشرية. الواقع هو أن العالم لا يسعه ببساطة عدم التحول إلى الرقمنة إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيكون علينا جميعاً العمل معاً من أجل تحقيق ذلك، وإستونيا مصممة على القيام بدورها.

السيد ماكاي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٤٢/٧٢ خلال دورتها السابقة شجع الدول الأعضاء على تحليل أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنه حث عدداً من كيانات الأمم المتحدة، مثل آلية تيسير التكنولوجيا، على إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغير التكنولوجي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التكنولوجيا وسيلة رئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأداة تحول مهمة في تحقيقها وتحقيق خطة التنمية المستدامة

مبادرة رئيسية لدعم التحول الرقمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان النامية. وهو مشروع يهدف إلى تبادل خبرات إستونيا في مجال الحكومة الإلكترونية مع نحو ١٧٠ بلداً وإقليماً. وقدمت وزارة خارجية إستونيا تمويلاً أولياً قدره ٠٠٠ ١٠٢ يورو لإطلاق المشروع، مما سيمكن الدول الأعضاء الأخرى من الاستفادة من تجربة إستونيا ويؤمل أن تجد سبيلاً إلى تكرار ذلك النموذج في بلدانهم. وفي حين من البديهي أن التحول الرقمي لكل بلد سيكون فريداً وبما يتناسب مع الظروف الخاصة بكل بلد، لا ريب في أن لمشروع التعاون إمكانات هائلة لتحقيق أثر متسارع على التنمية على الصعيد العالمي. ورغم أننا نشعر بالفخر لإطلاق مشروع التعاون هذا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلا بد من دعم التمويل الأولي والخبرة اللذين تقدمهما وتعزيزهما لكي يحقق المشروع كامل إمكاناته لمساعدة البلدان على تحقيق تحولها الرقمي. وأود أن أدعو جميع الأطراف المهتمة إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى الكبير لدعم الرقمنة في العالم.

لا يمكن لأي قدر من الخبرة التقنية أو التكنولوجيا أن يساعد البلدان في التحول الرقمي حقاً من دون القيادة السياسية والإرادة السياسية اللازمة لدفع هذه العملية. لذلك ليس من المغالاة التشديد على دور القادة. وأود أن أسلط الضوء على بعض الأمثلة من إستونيا لتوضيح ما تبدو عليه الرقمنة عندما تقوم القيادة السياسية بتحقيقها على الوجه الصحيح. فعلى سبيل المثال، فإن الهوية الإلكترونية تمكنا من توقيع الوثائق إلكترونياً، وتلك الهوية الرقمية هي محور الحكومة الإلكترونية. فهي تحقق فوائد اقتصادية كبيرة. نحن نقدر أن إستونيا توفر ما يصل إلى ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً من حيث الوقت والمال من خلال استخدام حلول الحكومة الإلكترونية. وثمة مثال آخر هو أنه في العام الماضي، في عام ٢٠١٧، قدم ٩٦ في المائة من مواطنينا إقراراتهم الضريبية إلكترونياً. تجري تعبئة نماذج الإقرارات الضريبية تلقائياً بشكل مسبق، مما يجعل

في العديد من المجالات الملموسة، مثل تبادل الخبرة في منهجيات الاستشراف التكنولوجي والاستخدام الجماعي لنتائج تحليل الاتجاهات التكنولوجية وتحسين قدرات الخبراء والتعاون التقني الدولي في تبادل أفضل الممارسات والبحوث المشتركة، وما إلى ذلك. ونرى أن من شأن التعاون في الاستشراف التكنولوجي أن يساعد البلدان على المشاركة في وضع مفاهيم قائمة على أسس علمية للخيارات الممكنة لتنميتها التكنولوجية والابتكارية في سياق التقدم العالمي. فذلك سيمكّنها من العمل في تحديد الأولويات الوطنية للأنشطة العلمية والتكنولوجية والابتكارية على نحو أكثر فعالية.

أخيراً، يمكن أن يساعد ذلك على تحسين فعالية التخطيط الاستراتيجي للاقتصادات الوطنية وتفاعلها في السياق العالمي. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا التعاون سيكون في صالح كل بلد وأنه يتماشى تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبيلاروس، من جانبها، مستعدة للشروع والمشاركة بنشاط في عملية تأسيس التعاون الدولي في مجال الاستشراف التكنولوجي لاحتياجات التنمية المستدامة، وندعو جميع الدول والمنظمات الدولية المهتمة إلى الانضمام لهذه العملية.

السيدة تسابيا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تكتسي المسألة التي ننظر فيها اليوم أهمية قصوى. فلم نعد نقف على مشارف ثورة تكنولوجية وحسب، ولكننا بتنا في خضم ثورة تُغير بصورة جذرية طريقة معيشتنا وعملنا والعلاقات فيما بيننا. ويمكن لهذا التحول، بحجمه ونطاقه وتعقيده وقبل كل شيء سرعته، أن يكون شيئاً لا يشبه ما شهدته البشرية على الإطلاق. ولا نعرف حتى الآن تماماً الكيفية التي ستتكشف بها ما تسمى بالثورة الصناعية الرابعة - أو ثورة الإنتاج المقبلة - ولكن من الواضح بالفعل أنها ستؤثر في الصعيد العالمي

لعام ٢٠٣٠. في سياق مناقشتنا لآثار التقدم التكنولوجي على التنمية المستدامة، نود تسليط الضوء على مسألة الاستشراف التكنولوجي. الاستشراف التكنولوجي أداة قوية للتخطيط الاستراتيجي للأولويات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها أساساً للتنمية المستدامة. لنظام استشراف فعال في هذا المجال أن يحدد التوجهات المثلى لبحوث وتطوير التكنولوجيات والإنتاج، وتحديد الأولويات من أجل التنمية الاقتصادية وتيسير التخصيص الفعال للميزانيات من خلال البرامج والصكوك الملائمة.

وتنشئ بيلاروس حالياً نظاماً وطنياً للاستشراف التكنولوجي كجزء من عملياتها الجارية للتخطيط من أجل التنمية المستدامة. ونقوم أيضاً بعملية استشراف شاملة بشأن التقدم العلمي والتكنولوجي للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥، وكذلك للفترة حتى عام ٢٠٤٠، بهدف تحديد الاتجاهات ذات الأولوية لتطورنا العلمي والتقني وللتكنولوجيات المبتكرة الواعدة ووضع توصيات بشأن مختلف سيناريوهات التنمية العلمية والتكنولوجية. وتقوم عدد من الدول بعمل مماثل في مجال الاستشراف التكنولوجي. بيد أن موضوع الاستشراف التكنولوجي لا يزال لا يلقى ما يستحقه من اهتمام وتطوير على الصعيد الدولي، ولا يُنظر إليه إلا بوصفه ميداناً تخصصياً للخبراء أو لمؤسسات الأعمال. ولا يوجد حتى الآن رؤية كلية للتعاون بين الحكومات في هذا المجال لأغراض التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، تؤيد بيلاروس إقامة تعاون دولي بشأن الاستشراف التكنولوجي من أجل تلبية احتياجات التنمية المستدامة. وقد تكلم وزير خارجيتنا في هذا الشأن في المناقشة العامة المعقودة في الأول من تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/73/PV.16). ونقترح أن يوحد المهتمون من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والشركاء الآخرين جهودهم في مجال الاستشراف التكنولوجي بهدف مساعدة التنمية المستدامة. ويمكن أن يجري هذا التعاون

من الكوارث، وكذلك في رصد تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والنهوض بالزراعة المستدامة، والحصول على التشخيص والعلاج الطبي، وتحسين التعليم الأساسي والمهني، وتحسين إدارة عمليات التوسع الحضري من خلال بناء مدن ذكية.

وإيطاليا رائدة في الابتكار التكنولوجي في جميع تلك المجالات. فعلى سبيل المثال، نقوم بدور رئيسي في نظام غاليليو الساتلي، وهو مشروع يوفر أداة فريدة للحد من مخاطر الكوارث ويقدم دعماً ملموساً لمشاريع شتى في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، حيث أنه مُصمم لاستخدام البيانات الساتلية في نظم الإنذار المبكر والتصدي للكوارث البيئية.

في الختام، تجدد إيطاليا دعمها لمواصلة الحوار بشأن الابتكارات التكنولوجية في إطار الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تسترشد إجراءاتنا في هذا المجال بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والسلام والتعاون الدولي والشمول. ونتطلع إلى الخطوات التالية لهذا الحوار في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونحن عازمون على المشاركة فيه بنشاط.

السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية)
نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة بشأن البند ١٣٣ من جدول الأعمال، "أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

لا يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نهجاً شاملاً لعدة قطاعات فحسب، بل أيضاً بذل جهود كبيرة يؤدي فيها العلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً مركزياً وحاسماً. ومن وجهة نظر كوبا، يشكل تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار أولوية، تحقق نتائج حقيقية للمجتمع. وعندما تتاح فوائدها لخدمة التنمية المستدامة، فإنها تسهم إسهاماً كبيراً ليس في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي فحسب، ولكن أيضاً في تعزيز المعارف والمهارات.

والتعدد القطاعات وستوفر فرصاً استثنائية. كما أنها تضع أمامنا تحديات كبيرة. ولذلك، ينبغي أن نستجيب لها بمجموعة شاملة ومتكاملة من السياسات والإجراءات التي تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

لقد نوقش التغير التكنولوجي السريع على نحو متزايد خلال السنوات القليلة الماضية في جميع المنتديات الكبرى المتعددة الأطراف. وأولته إيطاليا في العام الماضي أهمية رئيسية في إطار رئاستها لمجموعة الدول السبع، حيث نظمت أسبوع الابتكار الوزاري الذي شمل سلسلة من الاجتماعات الوزارية بشأن آثار الثورة التكنولوجية الجديدة على الصناعة واليد العاملة والبحوث في خدمة التنمية المستدامة. ويجعل الطابع العالمي لهذا الموضوع مناقشه في الإطار العالمي للأمم المتحدة أمراً مناسباً للغاية، ولذلك أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للمكسيك، التي قادت المناقشة بشأن أثر التغير التكنولوجي السريع عن طريق التشجيع على اتخاذ القرار ٧٢/٢٤٢. ونرحب أيضاً بمشروع القرار ذي الصلة الذي سيُتمد خلال هذه الدورة الحالية للجمعية العامة ونؤيده. ونقدّر نتائج المنتدى الثالث المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وأود أن أنوه بالجهود الناجحة لليابان والمكسيك في رئاسة ذلك الحدث، ونحن ممتنون أيضاً للمتكلمين الرئيسيين في الجلسة غير الرسمية اليوم على عروضهم الثابتة.

تؤيد إيطاليا الرؤية المبينة في استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة وتدعم المبادئ والالتزامات الرئيسية الواردة فيها. ونعتقد أن التكنولوجيات الجديدة والسريعة التطور تنطوي على إمكانات هائلة للنهوض برفاه الإنسان وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ما دامت تتماشى مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد ومعايير القوانين الدولية. ويمكن أن تؤدي التكنولوجيا والابتكار إلى تحقيق تقدم هائل في مجال تقييم المخاطر والوقاية

التخريب، أو النزعة الفردية، أو الأعمال الإرهابية. والسيبل الوحيد لمنع هذه التهديدات ومواجهتها هو التعاون فيما بين جميع الدول.

وتعمل كوبا على أساس خطة وطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تشمل الأولويات التي ينبغي تطبيقها حتى عام ٢٠٣٠ لإعداد مجتمع موجه نحو تحقيق التنمية المستدامة التي يضطلع فيها العلم والتكنولوجيا والابتكار بدور أساسي. وقد بُدلت هذه الجهود على مدى أكثر من نصف قرن تحت الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر وغير القانوني الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا. فتلك السياسة الفاشلة تعوق تحقيق التنمية الكاملة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدي، لأنها تعوق، في جملة أمور، شراء المواد الخام والمعدات والكواشف لأغراض البحث والتطوير في قطاعي التكنولوجيا الأحيائية والمستحضرات الصيدلانية؛ وحرية حصول كوبا على كثير من محتويات الإنترنت؛ والمدفوعات مقابل استخدام خدمات النطاق العريض لربط البلد بالشبكة الدولية؛ والحصول إلى علامات تجارية عالية الأداء و/أو معدات في قطاع المعلومات والاتصالات؛ وشراء قطع الغيار اللازمة لصيانة وتشغيل محطة توليد الطاقة الريحية لتوليد طاقة متجددة، وهذه مجرد أمثلة لقطاعات محددة.

وتكرر كوبا التأكيد على التزامها بمكافحة عدم المساواة والتخلف والتمييز والتضليل، وإقامة نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا يسهم فيه العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحسين أحوال البشر بطريقة تكفل رفاههم وكرامتهم.

السيد دنكناش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بصفتنا عضوا

في الفريق الأساسي المعني بالتغير التكنولوجي الهائل، تقدر تركيا الجهود التي تبذلها المكسيك بهدف جعل مسألة أثر التغير التكنولوجي السريع في صدارة أعمال في الأمم المتحدة. فهذا

وخلال العقود القليلة الماضية، كان التطور والاعتماد السريعان لتكنولوجيات جديدة مدفوعين بالطابع التراكمي والهائل لنمو هذه التكنولوجيات وتقاربها فيما بينها وانخفاض تكلفتها وبالإنترت. وتشمل التكنولوجيات التي تنطوي على أكبر إمكانات للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة البيانات الضخمة وإنترت الأشياء والذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة السجلات المغلقة والطباعة الثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا الأحيائية والطاقة المتجددة.

إن الرقمنة والاتصال الإلكتروني سمتان من السمات الرئيسية التي أتاحت مجموعة واسعة النطاق من الفرص الجديدة للاستفادة من التكنولوجيات الرقمية من أجل تناول تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بصورة فعلية في جميع البلدان. ويحظى العديد من هذه التكنولوجيات بالدعم على المنصات الرقمية العالمية، وسيؤدي إلى إحداث تحول جذري ليس في حياة الناس فحسب، بل وفي حياة المؤسسات التجارية والحكومات والقطاعات الاجتماعية خلال العقود القادمة. ولذلك، يجب أن نعمل على وضع ما يلزم من سياسات من أجل كفاءة استخدامها بشكل آمن وبما يعود بالفائدة على الناس.

وعلى الصعيد العالمي، فإن الموارد متاحة للقضاء على الفجوة القائمة بين بلدان الشمال والجنوب، ولتعزيز وصول الجميع إلى هذه التكنولوجيات على نطاق واسع ومنصف ومتساو وتطويرها. وهذا لا يتطلب الإرادة السياسية فحسب، بل والالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو من حيث التمويل، والاستثمار، والتدريب، وإنشاء الهياكل الأساسية، ونشر المعارف، ونقل الملكية الفكرية والتكنولوجية.

ويجب استخدام الإنجازات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار للإسهام في تحقيق رفاه البشرية. وتعرب كوبا عن قلقها الشديد إزاء الاستخدام السري وغير المشروع لهذه التكنولوجيات لتعزيز الحرب، أو نزعة التدخل، أو زعزعة الاستقرار، أو

التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الأحيائية، والتحكم الآلي، يمكن أن توجد حلولاً جديدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. غير أنها أيضاً تهدد باتساع الفجوات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما لم يتم تعزيز ودعم الحصول على هذه التكنولوجيات. وفي هذا السياق، تؤيد تركيا بقوة تعزيز القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً من أجل تيسير أن تحقق قفزات تكنولوجية.

ونحن على ثقة بأن مصرف التكنولوجيا، الذي استضافته تركيا في غييزي، سيضطلع بدور رئيسي في تعزيز اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. وسيعزز المصرف قدرة أقل البلدان نمواً على توسيع نطاق نشر التكنولوجيات وإدارة مسائل حقوق الملكية الفكرية. وسيعزز التنمية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية في مجالات العلم والابتكار والتكنولوجيا، وسيعزز الشراكات بين الكيانات العامة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، والقطاع الخاص، والجهات المعنية الأخرى.

وقد بدأ المصرف في إجراء استعراضات رئيسية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقييمات للاحتياجات التكنولوجية في خمسة بلدان - هي أوغندا، وتيمور - ليشتي، والسودان، وغينيا، وهاتي - بالتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. كما سيركز المصرف على تحسين إمكانية وصول العلماء والباحثين إلى البيانات والمنشورات والمبادرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان التالية: بنغلاديش، وموزامبيق، ونيبال، ورواندا، والسنغال، وأوغندا، وتنزانيا، وبوتان، وبوركينا فاسو، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن المصرف سيؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز القدرة الإنتاجية، وإحداث تحول هيكلية، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً.

الموضوع يكتسي أهمية متزايدة بالنسبة لبلدي، الذي يمتلك السكان الأصغر سناً وثاني أكبر عدد من السكان في أوروبا.

ونحن في خضم الثورة الصناعية الرابعة، ينبغي ألا نعتبر أثر التكنولوجيا على الاقتصاد والمجتمع أمراً مسلماً به. إننا بحاجة إلى صياغته في صورة سياسات على الصعيد المحلي والوطني والعالمي. ويمكن للدول الأعضاء والأمم المتحدة، بل ينبغي لها، أن تؤثر على هذه العمليات. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة بمثابة منبر لبناء الوعي وإيجاد نماذج جيدة لأطر تنظيمية قطرية بشأن هذه المسألة المستجدة. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي لوضعي السياسات تبني تكنولوجيات جديدة وتوجيهها، واعتماد سياسات مرنة، وتعزيز القدرات على الابتكار.

إننا بحاجة إلى سياسات استباقية لمساعدة سوق العمل على التكيف مع المطالب الجديدة والتكنولوجيات الناشئة. كما ينبغي لنا التركيز على التدريب على المهارات الجديدة. وهذه ليست مسألة يمكن أن يتصدى لها بلد واحد أو مجموعة من البلدان بصورة انفرادية. فهي أمر يهم المواطنين في العالم ككل. ونحن بحاجة إلى المزيد من البحوث لمساعدة الحكومات والشعوب في الاستعداد للتغيرات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي. كما يتعين علينا تحسين فهمنا للآثار المحتملة للتكنولوجيات الجديدة على البلدان المنخفضة الدخل. وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم البلدان في تطوير القدرة على التعامل مع التغيير التكنولوجي السريع من خلال الشراكات، وكذلك تبادل الخبرات والدراية الفنية.

إن الابتكار العلمي والتكنولوجي يشكل مسألة شاملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ألقى منتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة هذا العام الضوء على إمكانات التكنولوجيا لإنشاء جسور بين الصوامع المؤسسية والقطاعية، وهو أمر لا بد منه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن

الحيوية وتكنولوجيا النانو - في دعم جهودنا لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهي الآن تسارع بدفع تحويل مشهدها الاجتماعي والاقتصادي إلى حد يفوق قدرتنا على التنبؤ والتكيف مع التغيرات التي تلوح في الأفق.

وفي الواقع، يمكن لهذه التكنولوجيات الجديدة أن توفر طرقاً قوية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعالم خال من الفقر والأوبئة والعنف. توضح التقارير الأخيرة الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتفصيل كيف يمكن للتكنولوجيات الناشئة أن تساعد في تحقيق كل من أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة الإنتاجية بتكلفة أقل وتطوير حلول جديدة للتحديات العالمية الحرجة.

وفي الوقت نفسه، يؤدي التقدم التكنولوجي السريع إلى زيادة عدم الارتياح والقلق المرتبطين بالخصوصية والمساواة والإنصاف والأخلاقيات والأمن الوظيفي وأمن الفضاء الإلكتروني على سبيل المثال لا الحصر. إن الحوار والتعاون على نحو مجد مع كافة الأطراف الفاعلة المعنية ضروريان إذا أردنا أن نستفيد من تلك التكنولوجيات في تحقيق السلام والتنمية المستدامين والتصدي للعواقب السلبية المحتملة في الوقت المناسب. إن الأمم المتحدة، بقوتها الفريدة ومكائنها التي لا مثيل لها هي الأفضل لحشد جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وخاصة القطاع الخاص، الذي يتصدر تطوير ونشر التكنولوجيات الناشئة لاتخاذ خيارات جماعية فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي باستراتيجية الأمين العام المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة التي تحدد كيف يمكن للأمم المتحدة أن تدعم بفعالية استخدام التكنولوجيات الجديدة للتصدي بشكل أفضل للتحديات العالمية بما يتماشى مع القيم والالتزامات العالمية من خلال الإصلاح والتجديد وإبداع وبناء قدرات الأمانة العامة من بين أمور أخرى. كما نرحب بالفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الذي أطلق لتنفيذ

ونفخر بأن إنشاء المصرف كان هو أول هدف يتحقق من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف ١٧،٨. وقد كان تحقيقه رمزياً للغاية، إذ أنه استجابة مباشرة لمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وندعو جميع الشركاء إلى دعم أنشطة المصرف عن طريق التبرعات والشراكات.

السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا): يذكركم موضوع

اليوم باجتماعي مع رئيس البنك الدولي جيم كيم في العام الماضي بصفتي رئيس لجنة بناء السلام. لقد قال الرئيس كيم حينها أنه في كل مرة يزور فيها سيلكون فالي، يشعر بالدهشة من سرعة تطور التكنولوجيا. وكان متحمساً إزاء الوعد الذي تحمله التكنولوجيات الناشئة للبشرية. ولكن كي يوضح أن التكنولوجيا يمكنها القضاء على وظائف الصناعة التحويلية المنخفضة الأجر في كثير من أنحاء العالم، استشهد بمثال الطابعات ثلاثية الأبعاد التي أصبحت بإمكانها الآن طباعة بدلة غير مخيطة بتكلفة مائتي دولار فقط. ولم يتمكن من التأكيد بقوة كافية على الشعور بالحاجة الملحة للمجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، لأن يصبح على دراية تامة بهذه التطورات غير العادية والاستعداد لها.

أنفق معه تماماً، ولا سيما بشأن النقاط التي تحتاج الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات بشأنها. ولذلك أود أن أشكركم سيدتي الرئيسة على المبادرة بعقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع المهم جداً.

على مر التاريخ، كانت التكنولوجيا بمثابة العنصر التمكيني الرئيسي للبشرية في تحقيق إنجازات هائلة. لقد حررت الثورة الزراعية في العصر الحجري البشرية من انعدام الأمن الغذائي، في حين أن الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وضعت الأساس للابتكار الرقمي اليوم. ولكن خلافاً لما كان عليه الحال في الماضي، لا تتوقف تكنولوجيات اليوم - التي تشمل من بين أمور أخرى الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي والتكنولوجيا

والحروب في المستقبل. ويحدوني أمل صادق في أن تتمكن الأمم المتحدة من توجيه الخطاب العالمي للتوصل إلى حلول تحويلية بشأن استخدام التكنولوجيات الناشئة للاستعداد بشكل أفضل للعالم الذي يتنبأ به هذا الكتاب المحفز للفكر.

السيد سكوكنك تايبا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن شيلي ترحب بعقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا تناول المسألة البالغة الأهمية للتغير التكنولوجي السريع. ولذلك فإننا نقدر جهود المكسيك لتعزيز هذا البند من جدول الأعمال إذ نعرض العمل المبذول المنجز في إطار الأمم المتحدة الذي يدل على الآثار العالمية والفورية والعميقة التي لا رجعة فيها للتكنولوجيات الجديدة. وتتجلى هذه الآثار في حياتنا اليومية في أشكال مختلفة ومن خلال تكنولوجيات مختلفة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتشغيل الآلي والميكنة وعلم الأعصاب وتكنولوجيا النانو، على سبيل المثال لا الحصر.

وهذا هو الحال أيضا مع التكنولوجيات الرقمية التي أحدثت ثورة في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية إلى حد جعل الاقتصاد العالمي اليوم اقتصادا رقميا. وهذه التكنولوجيات تتفاعل في النظام الإيكولوجي الرقمي ومما يولد ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة.

هذه التكنولوجيات الجديدة تتيح فرصا متعددة لحل المشاكل التي تعاني منها البشرية وتمثل إمكانات هائلة للتعجيل بالتقدم البشري في مجالات رئيسية من قبيل الصحة والغذاء والطاقة والتعليم. وتعتبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحق أنها عوامل محفزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك وسيلة لقياس التقدم الذي تحرز. وفي ذلك السياق، يجب أن نستفيد من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة وخطة عام ٢٠٣٠ لتصميم سياسات عامة أكثر فعالية وشمولية تسمح لنا بتحسين نوعية حياة سكاننا على المدى الطويل.

الاستراتيجية ومختبرات الابتكار التكنولوجي للأمين العام والتي قررت جمهورية كوريا تقديم الدعم المالي لها.

تمكنت جمهورية كوريا من تحقيق التصنيع السريع عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا ورأس المال البشري. وبناءً على تجاربنا الخاصة، نعتقد اعتقادا راسخا أن البلدان النامية ستحقق الكثير من خلال الاستفادة من الفرص الجديدة التي توفرها التكنولوجيات الناشئة. يمكن أن يساعد التطوير التكنولوجي في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تقليل تكاليف المعاملات وإنشاء أعمال جديدة في مجالات مثل الطاقة والتعليم والبيئة والأمن الغذائي والصحة. وفي الواقع، ينطبق ذلك على البلدان المتقدمة النمو أيضا.

ولذلك يجب على جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، التركيز على تثقيف جيل الشباب وتعليمهم استخدام هذه التكنولوجيات الناشئة بفعالية. كما نحتاج إلى تقليص الفجوة التكنولوجية بين البلدان من حيث نفقات البحث والتطوير والبنية التحتية والنظم الإيكولوجية للأعمال والإدارة والقدرات المحلية. ويمكن للأمم المتحدة أن توفر المنتدى لتبادل أفضل الممارسات في ذلك الصدد ودعم الجهود التي تبذلها الحكومات لبناء القدرات اللازمة.

تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس السيد كورنيليو (قبرص).

وفي هذا الصدد يرحب وفد بلدي بمشروع القرار حسن التوقيت الذي ستقدمه المكسيك بشأن أثر التغير التكنولوجي السريع. كما ينبغي لنا أن ننظر في تطوير ذلك القرار بما يتماشى مع التقدم التكنولوجي في السنوات القادمة. وسيشارك وفد بلدي مشاركة بناءة في المناقشات ذات الصلة.

توقع المؤرخ الإسرائيلي يوفال نوح هراري في كتابه الأخير المعنون الإله الآدمي: نبذة تاريخية عن الغد أن البشرية المجهزة بالبيانات والذكاء الاصطناعي لن تكون عرضة للمجاعة والأوبئة

والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات التقنية وسائر الجهات الفاعلة المعنية من معرفة وتبادل المعلومات بشأن الفرص والتحديات للتغير التكنولوجي السريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لذلك السبب تؤيد شيلي بقوة التعاون الدولي في هذا المجال ومناقشة التقدم المحرز، تماما مثلما تؤيد إنشاء خطط العمل وخرائط الطرق، في إطار آليات الأمم المتحدة وسائر الآليات الإقليمية المتعددة الأطراف. وفي نهاية المطاف، ذلك هو النوع من النقاش وتبادل الممارسات الجيدة الذي سوف يمكننا من الاستخدام الكامل والمسؤول لإمكانيات التكنولوجيات الجديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

السيدة إمنادزي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بعقد هذه الجلسة الهامة، مما يمثل فرصة طيبة لمناقشة تأثير التغير التكنولوجي السريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتأمل في التحديات ذات الصلة.

لقد أيدت جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلى ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في السنوات القليلة الماضية كانت هناك صحوة، على الصعيد العالمي وداخل الأمم المتحدة، حول التكنولوجيات الناشئة. وثمة حاجة كبيرة إلى إجراء مناقشات بشأن حشد الجهود بشأن كيفية الاستفادة من التقدم التكنولوجي لتحسين رفاه الإنسان. كما ذكر الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة:

”إن مجالات تتسارع فيها وتيرة التقدم، مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة السجلات والمغلقة والتكنولوجيا الأحيائية، تحمل في ثناياها القدرة على إعطاء دفع هائل للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.“
(A/73/PV.6، صفحة ٤)

إضافة إلى ذلك، فإن السرعة التي تشكل بها قوى التغير التكنولوجي عالم المستقبل تشكل تحديات كبرى لبلداننا وللكوكب ككل. هذه التكنولوجيات الجديدة، التي يتم إنتاجها بشكل أساسي بطريقة خارجية، لها تأثير شامل على مجتمعاتنا وتؤثر على نظمنا للإنتاج والإدارة والحكم وتهدد بزيادة عدم المساواة وممارسة الضغوط على السلوكيات وأنظمة القيم.

ويتمثل التحدي الذي نواجهه في هذا الصدد في بناء القدرات الذاتية في التكنولوجيات الجديدة للحد من هذه الثغرات. وفي هذا الصدد، بذلت شيلي جهودا كبيرة لبناء القدرات في مجالات شديدة التنوع. ومن بين تلك المبادرات تطوير تكنولوجياتنا الخاصة لتغيير مصفوفة الطاقة في قطاع الكهرباء من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مما يمكننا من قيادة التحول في مجال الطاقة في المنطقة.

هناك مجال أساسي آخر لبلداننا يتمثل في البيانات الضخمة وصلتها بالذكاء الاصطناعي لأننا نمتلك ميزة العمل كمنتدى لأكثر من ٥٠ في المائة من الطاقة المركبة للمراصد الفلكية في العالم - وهو رقم نتوقع وصوله إلى ٧٥ في المائة بحلول بداية العقد القادم. توفر كمية البيانات الناتجة عن هذا النشاط العلمي والنماذج والقدرات الحاسوبية اللازمة لتحليلها فرصة فريدة لبلداننا ليصبح منصة عالمية للبيانات الضخمة ومساحة متميزة لتحفيز التطورات التجريبية في مجال الذكاء الاصطناعي.

يجب أن تشجعنا تلك التطورات المشجعة بدورها على دراسة العواقب الاجتماعية والحدود الأخلاقية للبحث العلمي والهندسة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي وهو مجال نرى فيه اهتماماً محتملاً بالتعاون الإقليمي بهدف الانضمام إلى المناقشات الجارية بالفعل في مناطق أخرى

تلك الأمثلة تثبت أهمية وضرورة جلسة عصر اليوم. ونحن نعتقد أنه لا بد للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية،

الروبوتات قد يفضيان إلى فقدان العمال لوظائفهم على نطاق واسع في ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة. وعلى الرغم من أن التشغيل الآلي سيكون عالمي الطابع، فإن أثره لن يكون ملموساً على نحو متساوٍ. أما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فمن المرجح أن تتحمل العبء الأكبر للتعطيل حيث أن ذلك سيقوض مزايا تكلفة اليد العاملة التقليدية.

يجدر بنا أن نتذكر أيضاً أن التكنولوجيا ليست سوى أداة، وإذا وقعت في أيدي المجرمين أو الإرهابيين فيمكن أن تستخدم للشر وتمكنهم من إلحاق أضرار رقمية أو مادية جديدة أو حتى سياسية جديدة. ومع ذلك فإن الوعد بتكنولوجيا مسألة أكبر بكثير من محاولة وقف الابتكار التكنولوجي. وليمكننا أن نفعل ذلك ولا ينبغي لنا أن نحاول أن نفعله. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن نسعى إلى التمسك بالوعد بالتكنولوجيا مع كبح الإخطار المحتملة لها.

لقد شاركت جورجيا بجملة في المسائل المتصلة بسرعة التقدم التكنولوجي وإمكانية حدوث أعطال فيها. ففي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وبمشاركة من جانب خبراء معروفين عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي، قمنا بتنظيم فعاليات في الأمم المتحدة تناولت القضايا المتصلة بمخاطر وفوائد الذكاء الاصطناعي. في العام الماضي، قمنا مع البلدان ذات التفكير المماثل، بالانضمام إلى المكسيك في إعداد المجموعة الأساسية المعنية بالتغير التكنولوجي المتسارع. وستظل جورجيا ملتزمة بقضية المجموعة وستزيد من إسهامها في جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز التكنولوجيا لمصلحة الجميع للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة بيانوفيتش دوريشيتش (الجبل الأسود) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الإبقاء على هذه المسألة الهامة في جدول أعمال الجمعية العامة. كذلك أشكر بعثة المكسيك

تنطوي تلك التكنولوجيات على وعود وإمكانات كبيرة. إذ يمكن لها أن تسهم في علاج الأمراض، وإطعام العدد المتزايد من السكان، أن النمو الاقتصادي وتربط فيما بين الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية، والأسر والأصدقاء في جميع أنحاء العالم. لم يسبق أن كان المجتمع الدولي مستعداً أكثر مما هو مستعد حالياً للاستفادة من التغيرات التكنولوجية بغية التصدي للتحديات العالمية مثل الفقر، والأمن الغذائي، والفساد، وتغير المناخ، ولم يسبق من قبل أن كان العمل لازماً جداً في هذا الصدد كما هو حالياً. من الجدير بالذكر أن التكنولوجيا يمكن أن تكون عاملاً للتغيير.

يمكن، وإلى حد كبير، أن تستفيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من التكنولوجيات الجديدة التي يمكنها تحليل كميات كبيرة من البيانات الصحية، مما يؤدي إلى الإنجازات العلمية الكبيرة. فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يحدث ثورة في الفصول الدراسية وتوفير مرشدين حقيقيين التي يمكنهم تحليل أنماط تعلم الطلاب، وأن يضع خطط التعلم الفردي لتحسين النتائج. وبوسعه أيضاً أن يكون محركاً متوازناً في مجال التوظيف وإبراز جوانب عدم المساواة بين الجنسين، فضلاً عن خريطة الفقر من الفضاء الخارجي، مما يتيح تخصيص الموارد في الوقت الحقيقي.

إن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الذي أنشأه الأمين العام في تموز/يوليه، واستراتيجيته الأخيرة بشأن التكنولوجيات الجديدة يبينان بوضوح مدى التقدم الهام المحرز في الاعتراف بإمكانات تلك التكنولوجيات وتيسير المناقشات وتعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة.

بينما نقوم بمناقشة وإبراز الفوائد التي يمكن أن تحققها التكنولوجيات الجديدة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي لنا أيضاً أن نعترف اعترافاً كاملاً بالمخاطر المحتملة التي قد تترتب عليها. فالذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي الذي تحركه

التكنولوجية. ثمة توجه واضح نحو الأخذ بنهج تعدد أصحاب المصلحة، وشمول مختلف كيانات الأمم المتحدة، وإقامة شراكات بين مختلف الجهات الفاعلة، وهو أمر مستصوب، ويتماشى مع المبادئ التي حددها الأمين العام كمبادئ توجيهية لانخراط المنظمة في التكنولوجيات الجديدة.

إن الجبل الأسود يدعم الدول الأعضاء ويحضرها على تبادل المنجزات الوطنية، والاستراتيجيات والسياسات، واتباع أفضل الممارسات والأعمال الأخرى. ومن هنا، أغتنم هذه الفرصة لتقاسم ما اكتسبناه من خبرة ممتازة بالعمل مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ومع بلدان أخرى بشأن منظور الابتكار الرقمي للجبل الأسود. هذا تحليل لنظام إيكولوجي ابتكاري يوفر مقياسا قابلا لمقارنة قدرات الابتكار التكنولوجي الوطني في سياق دولي. وسوف يؤدي إلى فهم شامل لتطوير النظم الإيكولوجية الرقمية، بما في ذلك وضع السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع. بهذه الطريقة، وبمساعدة الاتحاد الدولي للاتصالات في تحديد الممارسات الجيدة، نقوم ببناء العناصر الحاسمة بالنسبة إلى التحول الرقمي في بلدنا الذي يركز على تحقيق عدد من أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة.

ونؤيد أيضا الطلب المتمثل في استكمال تقارير واستنتاجات الآليات واللجان المعنية التابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب باتباع نهج قائم على الأدلة، بغية توفير القدر الكافي من العناصر للاستنتاجات والتوصيات الحكومية الدولية. ولا بد من مواصلة المناقشات السنوية المنتظمة في الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في إجراءات الأمم المتحدة وحالة تلك الإجراءات، الرامية إلى اعتماد التغيير التكنولوجي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، كوسيلة لرصد آثار التدابير المتخذة وضمان الاستجابة في الوقت المناسب للتغيرات السريعة والتطورات في هذا المجال.

واقترانا بكفالة مواءمة جميع إجراءاتنا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الأهمية بمكان ألا نضيع الوقت في التفاصيل وأن نتبع بوضوح

على تنسيقها وقيادتها في إعداد مشروع القرار الذي ناقشه اليوم.

بينما يؤيد الجبل الأسود تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، سأدلي ببعض الملاحظات الإضافية، حيث أننا ندرك جميعا أن العالم يواجه تغيرات هائلة تتعلق بالتقدم في تنفيذ التكنولوجيات الجديدة.

نحن اليوم، في الواقع في بداية الثورة الصناعية الرابعة. فالتطورات في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، وعلم التحكم الآلي، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا النانوية، على سبيل المثال لا الحصر، يبني كل منها على ما بناه الآخر ويعزز بعضه بعضا. في حين أنه توجد تغييرات وشبكة وعدد كبير منها وإمكانات لا نهاية لها للتنمية المستدامة، والتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، توجد مجموعة من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية والديمقراطية الأوسع نطاقا لتغيير يوازي الثورة التكنولوجية. جميعها تتفاعل في اتجاهات متعددة ويعضد بعضها البعض الآخر، مع إمكانية أن تؤدي إلى زيادة الإجحاف وتقليص الاستقرار والأمن الدوليين.

لذلك في هذه البيئة الديناميكية والمتراصة، التي يجري فيها تعيين الحدود في مخيالتنا فقط، يجب على الدول الأعضاء أن تحشد مواردها من أجل الاستفادة من التغيرات التكنولوجية السريعة، وفهم جميع فوائد ومخاطر الابتكارات التكنولوجية الجديدة.

إن مشروع القرار الذي ناقشه اليوم يوفر أساسا جيدا لاتخاذ مزيد من الإجراءات، ارتكازا على عدد من القرارات ذات الصلة، والإعلانات والتقارير الأخرى. ومن المشجع جداً الاعتراف بأن القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع تمحضت عن أثر إيجابي على الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال آلية تيسير

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا محايدة، فإن نشرها والحصول على فوائدها ليسا كذلك. ولئن كان بمقدور التكنولوجيات الناشئة، من الهندسة الوراثية والفضاء الإلكتروني إلى الذكاء الاصطناعي، أن تغير حياة الناس نحو الأفضل، فإن التفاوت في الحصول عليها يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وإيجاد خطوط تصدع جديدة. وهناك أيضا شواغل أخرى مرتبطة بهذه التكنولوجيات التي يتعين معالجتها، مثل أمن الفضاء الإلكتروني، وإمكانية الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية، وخصوصية البيانات الشخصية، والمسائل الأخلاقية المتعلقة بالتحويل الجيني وتقدم بعض الوظائف والصناعات. ولكل ثورة صناعية وتكنولوجية فائزون وكذلك خاسرون فيما بين المجتمعات المحلية، وحتى فيما بين الدول، ولا يمكننا أن نتحمل ذلك الآن. ويتطلب تزايد وتيرة التغير التكنولوجي ونقطة التقائه، والآثار المحتملة المجهولة على الأرواح البشرية والاقتصادات والسياسات، إجراء مناقشة جادة فيما بيننا جميعا ومختلف أصحاب المصلحة بشأن الحاجة والنطاق المحتملين للتعاون الدولي والحوكمة في بعض المجالات. ولذلك، فإننا نرحب بمناقشة اليوم عن أثر هذا التغير السريع على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أننا نتطلع إلى تلقي تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الذي أنشأه الأمين العام.

لقد دأبت الهند على الاعتراف بقيمة نشر العلم والتكنولوجيا من أجل تحسين حياة الناس. فمن الثورة الخضراء في الأمن الغذائي والاستشعار عن بعد في مجال الزراعة ومصائد الأسماك إلى الحد من مخاطر الكوارث والطاقة النووية لأغراض الرعاية الصحية، نواصل الاستثمار في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. ويمثل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق قفزات نوعية وزيادة تعميم الخدمات المالية تغيرا تحويليا رئيسيا. ويجري تحقيقه بالربط بين نظم التعرف على الهوية الفريدة المستندة إلى البيانات

وحزم نَحْجاً متفائلاً إزاء الخوف المتزايد الذي كثيرا ما نشهده هذه الأيام.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن قصة الإنسان هي قصة التكنولوجيا من وجوه عدة. فلطالما رسمت عبقرية التكنولوجيا ملامح حياة البشر ومجتمعاتهم وحضاراتهم. لقد قطعنا شوطا طويلا من صقل الأدوات الحجرية وتطوير النيران إلى الشعور بالإثارة إزاء علم التحكم الآلي والذكاء الاصطناعي. وعلى طول هذه الطريق، شهدنا تقدما هاما مثل استخراج واستخدام المعادن ومختلف أشكال الطاقة. لقد حسنت التكنولوجيا متوسط عمر الإنسان، ووفرت الغذاء للسكان المتزايدين، وكانت المحرك للعولمة وهبوط الإنسان على القمر. كما أن العوامل التي من صنع الإنسان جعلتنا أحيانا قرب إلى احتمال الإبادة.

وشهد القرن العشرون قيام العلم بتحسين فهمنا للبنات الأساسية مثل الذرة والجينات والبايت. وقد أفسح المجال أمام التكنولوجيات التي يمكن أن تستفيد من هذه البنات الأساسية لتوليد قدرة هائلة في مجالات الطاقة والطب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن تزايد وتيرة الابتكار في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي، والبيولوجيا التركيبية، والربط الشبكي الرقمي، وتحليل البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والتكنولوجيات النانوية، وإنترنت الأشياء، والتكنولوجيا المالية، والمواد الجديدة والمركبات غير المأهولة، في إطار الثورة الصناعية الرابعة، تؤثر على مجموعة كاملة من الأنشطة، مثل الصناعات التحويلية والخدمات، والرعاية الصحية، والتعليم، والتنمية، والطاقة المتجددة، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وتكنولوجيا الفضاء، بل والحرب. ويُيسر التقارب فيما بينها ظهور المنابر الرقمية وانخفاض تكاليف دخول المبتكرين إليها. وهي تغير مرة أخرى وبصورة تامة الأعمال التجارية وطرق تفاعل الناس مع بعضهم البعض ومع الحكومات.

وغيرها من التكنولوجيات تغيّر المجتمعات بسرعة متزايدة. وعلى وجه الخصوص، يمكن لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق إنجازات إنمائية هائلة أن يؤدي إلى نتائج وتغيرات جذرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشمل الصناعات والمستهلكين والحكومات ومعاهد البحوث، والهيئات الصناعية، والمجتمع ككل. إن التكنولوجيات الأحيائية تحوّل الزراعة، بينما تمهد بحوث التكنولوجيات النانوية السبيل لطرق جديدة للتشخيص والعلاج الطبيعيين. لكن من الواضح أيضا، كما قال العديد من المتكلمين هنا اليوم، أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تجلب أيضا مخاطر معينة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وقد تساهم في زيادة الفجوة التكنولوجية حيث تُترك تلك البلدان متخلفة عن الركب.

وعلى الرغم من أن دراسة أثر التنمية التكنولوجية عملية جديدة نسبيا على الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن المنظمة تمتلك بالفعل الأدوات اللازمة لذلك. ونعتبر المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنسب منتدى عالميا لتبادل الآراء حول تأثير التكنولوجيات الجديدة على التنمية المستدامة، فضلا عن تقاسم أفضل الممارسات والخبرات من أجل تحقيق الحد الأقصى من فوائد التغيير، والحد من خطر الآثار السلبية، ومناقشة تنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال.

وسنكون مهتمين بالحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية بشأن أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الذي أنشأه الأمين العام.

ونود أيضا أن نؤكد على أن دراسة آثار التقدم التكنولوجي ينبغي ألا تقتصر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحلول التي تقدمها، مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة السجلات المغلقة. ومن الضروري اتخاذ نهج أكثر توازنا وشمولا في تحديد

البيومترية، وفتح الحسابات المصرفية واستخدام الهواتف الذكية، ولا سيما بالنسبة للفقراء والمهمشين، بغية تعزيز التوعية وإيصال الخدمات الحكومية مع تحسين الشفافية والحد من الفساد. كما يجري النشر الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين نوعية التعليم وخدمات الرعاية الصحية وكذلك الحصول عليها، بما في ذلك من خلال التعليم عن بعد والتطبيب عن بعد. ويجري نشر نظم إدارة المعلومات الجغرافية لتوفير المعلومات عن مخزونات المياه والمحاصيل، وتوافر الموارد الطبيعية الأخرى وإنذار مبكر آني بالكوارث الطبيعية. وما برحنا نؤكد بصورة متزايدة على نقل المهارات المهنية التي يمكن أن تساعد الناس على إيجاد فرص عمل مناسبة. وأحد برامجنا الرئيسية هو الهند الرقمية، الذي يسعى إلى استعمال تلك التكنولوجيات في مجموعة من القطاعات، وسد الفجوة الرقمية.

إن التكنولوجيا عامل مساعد مشترك لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وفي العالم المترابط، فإن مخاطر تفاوت النمو الاقتصادي والتنمية وتغير المناخ تتسم أيضا بالعمولة. ومن مصلحتنا الجماعية أن نتعاون من أجل إتاحة إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا بصورة أكثر إنصافا. ويجب الموازنة بين المصالح التجارية والصالح العام. وفي الختام، يتضح الأثر التحويلي للتكنولوجيات الناشئة من أجل تحقيق الصالح العام، حتى وإن لم تدرك تماما آثارها الأخرى. وتلك تتطلب مزيدا من المناقشة والتفاهم والشعور بالتعاون من أجل مصلحتنا الجماعية.

السيد شوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن العالم على عتبة تحول كبير، وهناك طلب متزايد على نماذج اقتصادية اجتماعية جديدة يمكنها مواجهة تحديات العمولة وتزايد الترابط. إن سرعة التقدم التكنولوجي، التي يحفزها الاقتصاد الرقمي، مستمرة في الازدياد. إن التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد

بصورة مشتركة، مثل تيسير وصول الجميع إلى الإنترنت وتنظيم الأسواق وإمكانيات الرقمنة لمساعدتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشكر الرئيسة على عقد اجتماع غير رسمي للجمعية لمناقشة تأثير التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد جمع منتدى الأمم المتحدة لإدارة الإنترنت لعام ٢٠١٧ الجهات الفاعلة الرئيسية من المجتمع الدولي في جنيف. وفي دورة رفيعة المستوى بشأن مستقبل الحوكمة الرقمية العالمية، استمعنا للعديد من أصوات مجموعات المصالح المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص، وهي تدعو إلى زيادة مستوى التعاون الذي من شأنه أن يضع الأسس لإنشاء فضاء رقمي مستقر وجدير بالثقة بصورة أكبر. ولذلك السبب ترحب سويسرا ترحيبا حارا بإطلاق الأمين العام للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي. ونحن على ثقة بأن الفريق، الذي يتألف من أعضاء بارزين من خلفيات مختلفة، سيقدم أفكارا ملموسة بشأن الكيفية التي يمكن بها للعديد من الجهات الفاعلة في الحوكمة الرقمية أن تتعاون بشكل أكثر إيجابية وفعالية لكي تتمكن جميعا من الاستفادة بشكل أفضل من الفرص التي تتيحها الرقمنة. وفي ذلك الصدد، فإننا أيضا نعتقد اعتقادا جازما أن التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين يكتسي أهمية بالغة وأن منتدى إدارة الإنترنت يضطلع بدور رئيسي في التعاون الرقمي في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وتتطلع سويسرا إلى منتدى هذا العام، الذي سيعقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيرا، وكما قد تعلم الجمعية، فإن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي قبل وقت قصير للغاية وجه نداء إلى الجمهور من أجل تعليقات على الجوانب الرئيسية للتعاون الرقمي، ولا سيما القيم والمبادئ والآليات التي على المحك. وتود سويسرا أن تشجع على المشاركة الفعالة في ذلك المسعى وفي أعمال الفريق الرفيع المستوى بصفة عامة.

التحديات والفرص التي يتيحها إحراز التقدم العلمي. وعلى وجه الخصوص، جرت مناقشة على أعلى مستويات المجتمع الدولي لعدة أعوام الآن بشأن المسائل ذات الصلة بإنشاء نظام صناعي جديد يستند إلى التكنولوجيا المستوحاة من الطبيعية والمتقاربة. ونعتقد اعتقادا راسخا أننا على وشك اتخاذ قفزة كبيرة إلى الأمام في مجالات العلوم المادية وبحوث الجينات التي سنخرج منها ونحن على مستوى جديد في استحداث تلك التكنولوجيا وتنفيذها. وبشكل أساسي، يعني ذلك أن إجراء البحوث الواسعة المتعددة التخصصات يكمن في صلب العلوم الرياضية والفيزيائية والبيولوجية والمعلوماتية والمعرفية والعلوم الأخرى.

السيد لويبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يود الوفد السويسري أن يشكر المكسيك على التزامها بهذا البند من جدول الأعمال وعلى دورها القيادي في تشجيع المناقشة بشأن أحد المواضيع الرئيسية في عصرنا.

إن الطريقة التي نستخدم بها التكنولوجيا الجديدة بما يعود بالنفع على الجميع، بل أيضا الكيفية التي نفكر ونعمل بها لتحقيق تعاون رقمي أكبر وأكثر انتظاما، ستكون حاسمة في بناء مستقبلنا. لقد حققت الرقمنة العديد من التطورات الإيجابية في حياة ملايين البشر خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك، فإن التكنولوجيا بحد ذاتها ليست جيدة ولا سيئة؛ فما نصنعه بها هو الذي يحدد صفاتها. إننا نمر بنقطة تحول حاسمة، حيث يشعر المواطنون والأعمال التجارية والسياسيون بقلق متزايد حيال بعض أكثر جوانب الرقمنة تعقيدا.

وفيما يتعلق بتدخل الحكومة وتنظيم الرقمنة، ترى سويسرا أن من الأهمية بمكان اتباع نهج يفضي إلى الابتكار. إن الرقمنة لا تقتصر على الربط بين الناس والأشياء. فهي أيضا تربط بين المجالات المختلفة للسياسات العامة التي ظل يتم تناولها تقليديا بمعزل عن بعضها البعض. وفي العالم الرقمي، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار تلك العمليات للترابط بمعالجة القضايا

أولاً، يجب ألا نقلل من أهمية توثيق القيم التي تنظم المجال التكنولوجي في الأمم المتحدة، حيث أن آثار التغيير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة تتعلق في الأصل بالقيم الأساسية التي نريد أن تنظم مجال التكنولوجيا.

فعلى سبيل المثال، يجب أن نسأل أنفسنا عما إذ ما كانت التطور التكنولوجي واستخداماته يقربنا من تحقيق هدفنا في القضاء على الفقر أو توفير التعليم ومحاربة تغير المناخ وتحقيق غيرها من أهداف التنمية المستدامة.

ولإجابة عن هذه التساؤلات على المجتمع الدولي الاتفاق على الآليات والقيم التي سنركز عليها لإدارة التكنولوجيا وتقييم استخدامها.

ثانياً، يجب الاستفادة من كلا القطاعين العام والخاص عند السعي لتوظيف التكنولوجيا في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

ولضمان قيام منظمة الأمم المتحدة بدور مؤثر في هذا المجال، فإننا نحتاج إلى دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة في المتديات والاجتماعات التي تُعقد في هذا الصدد، وذلك لإعطاء الشركاء والمؤسسات المنبر المناسب لإثراء النقاش حول توظيف التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، إن آلية مكافحة الجماعات التي أُطلقت خلال الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، هي ثمرة تعاون مختلف المؤسسات والمنظمات بهدف التنبؤ بمخاطر حدوث الجماعات والتعامل معها عبر استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وهذا مثال على الشركات التي نأمل أن نرى المزيد منها.

وثالثاً، علينا العمل وبصورة عاجلة للتعامل مع ما يُسمى الفجوة التكنولوجية، حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من نصف سكان العالم غير مرتبطين بالإنترنت. وبالتالي، هم محرومون مما تتيحه هذه التكنولوجيا من إمكانيات في التعليم والاتصال. كما يؤدي هذا إلى انقطاعهم عن التطورات اللاحقة في العالم الرقمي والتكنولوجيا وتخليفهم عن الأنشطة التنموية الحديثة.

السيد الشمسي (الإمارات العربية المتحدة): أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع اليوم. وأود كذلك أن أشكر المتكلمين ومعدّي التقرير على توجيهاتهم وإسهاماتهم.

كما أود أن أعبر عن تقدير الإمارات العربية المتحدة لكافة الجهود التي يبذلها الأمين العام في المواضيع الإنمائية المستجدة التي من بينها التكنولوجيا والتعاون الرقمي. كما نرحب بالاستراتيجية التي أطلقتها حول تعاون المنظمة مع التكنولوجيا الحديثة.

وتدعم دولة الإمارات بقوة النشاط المتعدد الأطراف في الربط بين التكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الناشئة أو المستجدة. فإذا ما طمحنا إلى تحقيق الهدف الهام لرئيسة الجمعية العامة والمتمثل في جعل الأمم المتحدة مهمة لكل الناس، فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تستبق القضايا التي ستؤثر على مسيرة التنمية.

وتؤمن دولة الإمارات بأن التغيير التكنولوجي السريع إحدى القضايا التي تؤثر على التنمية، وبخاصة وأن الذكاء الاصطناعي أصبح مصدراً للتفاؤل والقلق في الوقت نفسه في عالمنا اليوم.

ولهذا السبب بالتحديد، عينت حكومة بلادي في العام الماضي أول وزير في العالم للذكاء الاصطناعي. وكذلك عينت وزيراً للعلوم المتقدمة، كما أننا فخورون في دولة الإمارات بتسمية معالي محمد عبد الله الجرجاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل بدولة الإمارات ضمن الفريق الرفيع المستوى للتعاون الرقمي.

كما أننا أيضاً فخورون باستضافة إمارة دبي للمنتدى العالمي للبيانات في الأسبوع المقبل، الذي ستشارك فيه السيدة أمينة محمد نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. كما أننا في دولة الإمارات ملتزمون بمواصلة تمكين أنفسنا والنظم العالمية من إدارة التكنولوجيا وضمان استخدامها كقوة خير للبشرية.

وفي ضوء تجربتنا، يسرنا أن نسهم بالملاحظات التالية.

والكوكب. ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة، من المهم للغاية موازنة هذه الثورة مع النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. فجميع هذه العناصر مترابطة، وهي ذات أهمية حيوية لرفاه الأفراد والمجتمعات. وبروني دار السلام تدرك ذلك. وقد أكد صاحب الجلالة السلطان الحاج حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام، مؤخراً أن البلد يشهد الثورة الصناعية الرابعة، حيث تغير التكنولوجيا الرقمية طريقة حياتنا وعملنا. وتتطلب الاستجابة لهذه الثورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة، من القطاعين العام والخاص فضلاً عن المجتمع المحلي، بغية دعم تنمية الأمة تنمية قائمة على المعرفة.

وبالنسبة لبروني دار السلام، فإن رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٥ تطمح إلى تهيئة مجتمع جيد التعليم وذو مهارات عالية وتحسين نوعية الحياة وإلى بناء اقتصاد مستدام ودينامي. ومن أجل تسخير وحي فوائدها التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة، والتي من المتوقع أن تتجلى على مدى السنوات العشر إلى العشرين المقبلة، لصالح مجتمعها وصناعاتها، تعمل بروني دار السلام لمواءمة استراتيجياتها الوطنية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية كي يتمكن البلد من التكيف والتطور مع الحقائق الراهنة.

والتعليم عنصر أساسي في الاستراتيجية الوطنية من أجل ترويض شبابنا بالمعارف والمهارات اللازمة كي يتمكنوا من المساهمة بشكل إيجابي في النمو الوطني. وهناك استعراض وتحسين مستمر لنظامنا التعليمي ككل، بدءاً من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي من خلال التدريب المهني المستمر. والهدف من ذلك ضمان استمرار تدفق المهارات ذات الصلة، مع التركيز بوجه خاص على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وعلاوة على ذلك، وكما أعلن في المجلس التشريعي في وقت سابق من هذا العام، فإن وزارة التعليم تركز بشدة على تحسين نوعية التعليم على جميع المستويات. ويشمل ذلك التركيز على

وختاماً، تتطلع دولة الإمارات إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة ومع جميع الجهات المعنية من أجل تحقيق أهدافنا المرجوة.

السيدة أحمد رافي (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية): نضم صوتنا إلى المتكلمين الآخرين اليوم في الاعتراف على النحو الواجب بالدور الحيوي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي البداية، نود الاعتراف بقيمة المناقشات بشأن هذا الموضوع من خلال مختلف المنابر القائمة، ولا سيما المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

وعلى الرغم من وجود هذه المنتديات، نرى جدوى في اغتنام كل فرصة سانحة لتعزيز فهمنا لأثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتبادل المعارف وأفضل الخبرات في معالجة التحديات المحتمل أن تترتب على التكنولوجيات. إن أوجه التقدم المتزامنة وغير المسبوقة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي وإنترنت الأشياء والمركبات ذاتية القيادة والطباعة ثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا الأحيائية وعلوم المواد وتخزين الطاقة والحوسبة الكمية وغيرها من التكنولوجيات تعيد تعريف الصناعات وتطمس الحدود التقليدية وتخلق فرصاً جديدة. وأصبح ذلك يُعرف باسم الثورة الصناعية الرابعة أو الصناعة ٤.٠. وتمثل القوة الدافعة لهذه الثورة في البيانات الرقمية وإمكانية الاتصال الإلكتروني والنظم الإلكترونية. وهي تنطوي على إمكانية إيجاد فرص جديدة مذهلة، وفي بعض الأحيان، لا يمكن تصورها مباشرة الأعمال التجارية للأشخاص الذين يتصفون بالابتكار والمرونة.

وتتطلب التنمية المستدامة تضافر الجهود الرامية إلى بناء مستقبل مستدام وشامل للجميع وقابل للتكيف لصالح البشر

آسيا، التي تدعم الجهود الرامية إلى تيسير التجارة والاستثمار، وكذلك مشاركتنا في مختلف اتفاقات التجارة الحرة المتعددة الأطراف، مثل الاتفاق الشامل والمرحلي من أجل شراكة المحيط الهادئ، الموقع في وقت سابق من هذا العام، والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي يجري التفاوض بشأنها حالياً. ويكفل ذلك لنا زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق ويعزز الروابط التجارية مع شركائنا، وهو أمر أساسي فيما نهيئ أنفسنا للاستفادة من الفرص المحتملة للثورة الصناعية الرابعة وللتكيف مع التغيرات السريعة التي ستحدثها هذه الثورة. في الختام، ستواصل بروني دار السلام التشديد على ضرورة تبني التغييرات التكنولوجية والثورة الصناعية الرابعة، ولا سيما صلتها بالتنمية المستدامة، والتكيف معها. وهذا جزء لا يتجزأ من التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقريب بين شعوبنا وكوكبنا.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد هوتشيلد والرئيس المشارك للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة على إحاطتهما الإعلاميتين المثيرتين للاهتمام وحسنتي التوقيت.

وأود أيضاً أن أشكر المكسيك على مبادرتها في العام الماضي باقتراح إدراج بند "أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة" على جدول الأعمال، حيث أنه يتيح منبراً لمناقشة هذا الموضوع والترويج له. ويسر إسرائيل أن تكون جزءاً من مجموعة الأصدقاء المعنية بالتغير التكنولوجي السريع، التي أنشأتها المكسيك. وقد قمنا بدور نشط ودعمنا القرار المكسيكي (القرار ٢٤٢/٧٢) في إطار هذا البند خلال الدورة الثانية والسبعين، وسنشارك مرة أخرى في الصيغة المحدثة لمشروع القرار خلال هذه الدورة.

تعزيز نوعية التدريس والتعلم بما يتلاءم مع مجموعة المهارات التي يتطلبها القرن الحادي والعشرون. وفي الوقت نفسه، نأمل أيضاً أن يسهم "مركز التعلم مدى الحياة" في إيجاد قوة عاملة ماهرة للغاية من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، على النحو المتوخى في رؤية عام ٢٠٣٥ وما بعدها.

ولكفالة دعم هيكل الإدارة والسياسات والقوانين واللوائح للنهوض بالصناعات القائمة وإيجاد صناعات جديدة، أصدرت بروني دار السلام كتاباً أبيض وطنياً يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ويروج الكتاب الأبيض لاستراتيجية رقمية وطنية، تؤدي في سياقها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً بوصفها محرك النمو الاقتصادي لبروني في المستقبل، وهو يركز على القطاعات الرئيسية الستة، ألا وهي، الطاقة والصحة والنقل والخدمات والتعليم والحكومة الإلكترونية. ومن شأن رفع مستوى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة إيجاد نظام سريع وآمن وموثوق بالقدر الكافي لدعم مئات البلايين من الأجهزة الصناعية العالمية التي ستكون متصلة بالشبكة العالمية لإنترنت الأشياء الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تطوير آلية دعم ستسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من الاقتصاد الرقمي، من خلال التجارة الإلكترونية على سبيل المثال، بدءاً من أمن الفضاء الإلكتروني إلى الدفع الإلكتروني. وتوجه بروني دار السلام جهودها لتنويع اقتصادها، حيث جرى تحديد التصنيع في العديد من القطاعات والاقتصاد الرقمي بوصفهما مجموعتين للتنمية وأولويات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على السواء.

وإضافة إلى ذلك، تواصل بروني دار السلام إقامة صلات بالاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز التعاون الاقتصادي، والذي يشمل بناء القدرات والمساعدة التقنية. ويتضح ذلك من خلال مشاركتنا في مختلف المنابر، مثل منظمة التجارة العالمية ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق

فرصاً جديدة كانت تفتقر إليها في السابق. ويشمل ذلك إمكانية الحصول على العديد من الخدمات، مثل التمويل والصحة والتعليم والأمن. إن التكنولوجيا تؤثر على كل جانب من جوانب حياتنا اليوم، ولكن يجب أن نتذكر أن التكنولوجيا أداة في خدمة الناس. والخيار متروك لنا لكفالة استخدام التكنولوجيا لإحداث تغيير إيجابي من أجل المساعدة على تحويل العالم إلى مكان أفضل وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أرمينيا بعقد جلسة اليوم وبالإحاطات الإعلامية التي قدمت خلال الجلسة العامة غير الرسمية في وقت سابق اليوم. إن هذه الجلسة تتيح فرصة جيدة للتفكير في الدور التحويلي للتكنولوجيات الجديدة، التي عملت بمثابة المحرك الأساسي للتغيير، من خلال تعزيز إمكانية جعل المجتمعات أكثر شمولاً وتشاركية. وهي كذلك المجال الذي يبين بوضوح التقدم الأبرز الذي أحرزناه جميعنا طوال عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بإيلاء الأمين العام الأولوية للتكنولوجيات الجديدة وإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي. ونرحب كذلك باستراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الجديدة من أجل تعزيز التنسيق والفعالية في جميع مناحي عمل وكالات الأمم المتحدة.

إننا ملتزمون في أرمينيا بتسخير التكنولوجيات الجديدة لإنشاء منابر تقوم على المعرفة للتعميل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونعتمد، في القيام بذلك، على رأس مالنا البشري عن طريق إيلاء أولوية عالية لتزويد الشباب في جميع أنحاء البلد بالتدريب الرقمي وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة للتمكين وبناء القدرات. ويشكل مركز تومو للتكنولوجيات الابتكارية، الذي أنشئ في أرمينيا، مثالا للبرنامج التعليمي الإبداعي الذي يجد فيه آلاف المراهقين فرصة للتعرف على التكنولوجيات الجديدة من خلال تعلم أحدث

إن إسرائيل في طليعة الابتكار التكنولوجي على الصعيد العالمي. وفي كل يوم، يعيد الإسرائيليون والشركات الإسرائيلية تعريف ما هو ممكن. وما كان بالكاد يتصور بالأمس أصبح بين أيدينا اليوم. إنه تحد، ولكنه كذلك فرصة. وقد صارت وتيرة التغيير الآن سريعة إلى درجة أننا صرنا نعتمد على مختصين للمساعدة في توجيه قراراتنا المتعلقة بالسياسات. ونرحب، في ذلك الصدد، بإنشاء فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي في وقت سابق من هذا العام. وتفخر إسرائيل بتعيين كيرا راندنسكي، وهي مواطنة إسرائيلية، في الفريق الرفيع المستوى، وهي واحدة من أصغر أعضائه. وللسيدة راندنسكي سجل رائع من الإنجازات. فمن بين إنجازات السيدة راندنسكي، أنها طورت نظاماً حسابياً يمكنه أن يتعرف على علامات الإنذار المبكر للتنبؤ بأحداث عالمية، من قبيل أعمال الشغب والأوبئة. وتدعم إسرائيل عمل فريق الأمين العام دعماً تاماً، وتتطلع إلى تقريره النهائي.

وأود أن أهنئ اليابان والمكسيك على قيادتهما للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. فالعلم والتكنولوجيا والابتكار تتطلب شراكة وتعاوناً يمكن أن توفرهما شبكات أصحاب المصلحة المتعددين. والتعليم حيوي لمواجهة عالم سريع التغيير. وإعداد الشباب للتغيير التكنولوجي السريع أمر أساسي. ونحن بحاجة إلى تمكين الشباب وتزويدهم بالأدوات والمهارات ليكونوا عوامل للتغيير. فأحدى المؤسسات الإسرائيلية الناشئة، على سبيل المثال، تعلم الفتيات والفتيان الصغار أساسيات البرمجة عن طريق اللعب، باستخدام الطوب لبناء الروبوتات. وهناك حاجة إلى الإبداع وروح المبادرة لكفالة تزويد جميع الفتيات والفتيان بالمهارات، للاستفادة من التغيير التكنولوجي، وقيادته، في نهاية المطاف.

و المرأة جزء لا يتجزأ من ذلك التغيير، ويجب ألا تتخلف عن الركب. ويمكن للتكنولوجيا أن توفر للنساء والفتيات المهمشة

باستخدام التكنولوجيات الجديدة تحقيقا للمنفعة العامة. ونحن حريصون على التشجيع على المزيد من المناقشات بشأن دور التكنولوجيات الجديدة والابتكار في دعم المشاريع ذات الآثار الاجتماعية والبيئية، الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة في حالة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ونحن ملتزمون التزاما تاما بتعزيز التكنولوجيات والابتكارات في سياساتنا الوطنية والعالمية، وقد تبينناها كبرامج ذات أولوية.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أولا أن نشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما كل من وزير خارجية جمهورية إستونيا، السيد سفين ميكسر، ووزير خارجية المكسيك، السيد لويس فيديهاراي كاسو.

وقبل تناول الموضوع الذي جمعنا هنا بعد ظهر هذا اليوم، نعرب عن تقديرنا للدعوة التي وجهها السيد فيديهاراي كاسو بشأن الاهتمام الذي ينبغي أن يولى لظاهرة الهجرة، وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وحماية المهاجرين، التي تشكل أمرا أساسيا عندما يتعلق الأمر بمعالجة شاملة لأسباب الهجرة.

وأود الآن أن أعرب عن موقف غواتيمالا بشأن أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أولا وقبل كل شيء، نشكر الوفود التي ساهمت في إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال الأمم المتحدة والترويج له، ونثني بصفة خاصة على جهود اليابان والمكسيك، اللذين أسهما جزئيا في وضع هذه المسألة على صدارة المسائل الناشئة في مناقشات منظماتنا. ونعتقد أن التغيير التكنولوجي السريع، بما في ذلك التغيير الهائل، يزداد أهمية بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما على السبيل المؤدي إلى الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نظرا إلى أنه سيؤثر على العديد من العوامل التي تؤثر على إحراز التقدم في الالتزام بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

إن نسبة كبيرة من المشكلة تكمن في وضع السياسات التي تتسق مع التحديات التي يطرحها التغيير التكنولوجي السريع

الإمكانيات الرقمية عمليا. ويتوسع مركز تومو اليوم خارج المنطقة، بفتح مراكز جديدة في باريس وبيروت وموسكو وتيرانا، لتمكين الطلبة الشباب من تشغيل أحدث الأدوات الرقمية وتعلم واستكشاف الفرص في بيئة إبداعية.

وأرمينيا بلد به معدل عال للاختراق الإلكتروني وبه قطاع حيوي لتكنولوجيا معلومات تستخدم إمكانات المجتمع التكنولوجي وصلات الشتات. وكذلك يتم استخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية، بشكل متزايد من أجل تحسين كفاءة الخدمات العامة والعمليات الحكومية اليومية. وتحقيقا لتلك الغاية، شرعت حكومة أرمينيا في برنامج عمل رقمي يهدف إلى تحويل اقتصاد أرمينيا إلى اقتصاد مبني على التكنولوجيا العالية وابتكاري المنحى.

وقد استضافت أرمينيا مؤتمر قمة المنظمة الدولية للفرانكوفونية الأسبوع الماضي في يريفان، عاصمة أرمينيا. وقد كان أحد المواضيع الرئيسية للمؤتمر "الفرانكوفونية الرقمية"، الذي ركز على دعم إشراك الشباب والمرأة وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية.

وتظل الأمم المتحدة، من خلال منابرها المختلفة، شريكا هاما في المساعدة على تعزيز إفساح المجال للأفكار الجديدة والإبداع فيما يتجاوز العمليات التنموية التقليدية. وقد شرعنا في وضع برامج وطنية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، مع التركيز على الأثر القوي للإصلاح والابتكار في النهوض بالتنمية الذكية. ويمثل مختبر أرمينيا الوطني لابتكارات أهداف التنمية المستدامة مبادرة مشتركة بين حكومة أرمينيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن بين أولويات المختبر النظر في سبل تطبيق التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، في معالجة قضايا السياسة العامة.

ويعطينا سجل إنجازاتنا ثقة بمواصلة السير على طريق المزيد من الابتكار، إذ نستكشف المزيد من المجالات لإجراء التجارب

(القرار ٧٢/٢٤٢) بشأن هذا الموضوع أو إتاحة الفرصة لنا لتبادل أفكارنا حول هذه المسألة قيد المناقشة هنا اليوم.

إن التكنولوجيا الرقمية ذات إمكانات هائلة للنهوض بالتنمية المستدامة. والتكنولوجيات الجديدة يمكن أن تزيد من رفاه الشعوب في جميع أنحاء العالم، لكن هذه التغيرات السريعة تثير تحديات جديدة أيضا. ولذلك، من المهم أن ندرس بعناية دور التكنولوجيا الرقمية الذي يمكن أن تؤديه في التنمية المستدامة، بينما نزيد من وعينا بمجموعة التحديات الجديدة التي تنشأ عنها. ولتوضيح ذلك بمثال، نحتاج إلى مواصلة اتخاذ خطوات لسد الفجوات الرقمية - بما فيها الفجوة الرقمية الجنسانية - التي قد تطرأ. وما لم يحدث ذلك، فإننا نخاطر بالإسهام في تفاوت النمو وتزايد عدم المساواة.

إن آليات التعاون الإنمائي الدولي اليوم لم تُنشأ بطريقة تسمح لنا بالتعامل بشكل ملائم مع التغير السريع في التكنولوجيا. ومؤخرا، أعلن البنك الدولي أننا لن نبلغ أهدافنا للتنمية المستدامة إن لم نستخدم الرقمنة والتكنولوجيا الجديدة بشكل فعال. وبالتالي، نحتاج إلى سد الفجوات المعرفية، وتعزيز التعاون المتعدد التخصصات على نطاق منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان بحيث لا تواكب منظومتنا الإنمائية التحديات المصاحبة للتكنولوجيات الجديدة وتستجيب لها فحسب، بل وتسخر الفرص المهمة التي قد تنشأ وتكشف عنها أيضا.

وإنشاء الأمين العام للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي والاستراتيجية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة يبين أن الأمم المتحدة تضع هذا الموضوع على رأس جدول أعمالها. ونحن نرحب بهذه المبادرات الهامة، ونتطلع إلى متابعة تقدمها على الدرب، فضلا عن تنفيذ توصيات الفريق في غضون تسعة أشهر. ويسرنا أن يكون وزير التنمية الدولية، معالي السيد نيكولاي أستروب، ضمن أعضاء فريق الأمين العام، الذي ستستفيد توصياته من الخبرة والدراية الواسعتين من القطاعين

ترتبط بنقص المعلومات، بالإضافة إلى الغموض الذي نتوقع به الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق التكنولوجيات الجديدة في مجتمعاتنا واقتصاداتنا وبيئتنا، بل وحياتنا السياسية. وذلك هو السبب في أننا نقدر كثيرا عمل آلية تيسير التكنولوجيا وفريقها العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي - بالإضافة إلى المساهمة في الحوار الواسع النطاق بشأن هذه المسألة، الأمر الذي يساعدنا على فهم الفوائد وأوجه الضعف والمشاكل - يقدم لنا عناصر مفيدة في مواجهة التحديات الناشئة عن هذه المسألة.

والمعلومات التي يعول عليها تمكنا من تحديد أسباب الآثار غير المرغوب فيها أو تصحيح تلك السياسات التي كانت لها آثار خارجية سلبية، بسبب الافتقار إلى التخطيط الجيد والتحليل.

مثال على ذلك الخطاب المألوف، لكن الخاطيء، للسياسات الاقتصادية الوطنية الذي يسعى لتشويه صورة التجارة الحرة بإعلان أن فقدان الوظائف يسببه المهاجرون، فالأمر ليس كذلك. ووفقا للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السيد روبرتو أزيفيدو، فإن ٨٠ في المائة من الوظائف التي فقدت يعزى إلى استخدام التكنولوجيات الجديدة. ويشير هذا المثال إلى أن الوضوح واليقين بشأن أسباب وآثار سياساتنا العامة يمكننا من تحديدها بشكل أفضل والحد من آثارها السلبية.

وفي هذا الصدد، يجب التعجيل بتعزيز المعرفة بالتكنولوجيات وأثرها على حياتنا اليومية. ولذلك، نؤيد هذه المبادرة وآلية تيسير التكنولوجيا، وسنؤيد مشروع القرار بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه خلال الدورة الحالية.

السيد هاتريم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أعرب عن امتناني للمكسيك على الدفع بهذا الموضوع البالغ الأهمية إلى المقدمة، سواء من خلال تقديم قرار وثيق الصلة

خطاب كندا أمام الجمعية العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى (انظر A/73/PV.16)، تكلمنا عن ضرورة استكشاف سبل جديدة لتسيير الأمور. فالتقيد بالنهج القديمة لن يساعدنا في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك إمكانات كبيرة في مجال التكنولوجيات المسببة لتغيرات جذرية لتطوير نهج جديدة وتطلعية للنهوض بخطة ٢٠٣٠.

وفوائد التكنولوجيات المسببة لتغيرات جذرية في مجال التنمية قد تكون عميقة، ولكن التقنيات الناشئة لا توجد في فراغ. ويمكنها، بوتيرة سريعة، أن تزيد من تفاقم وتكرار التفاوتات القائمة، والتحديات والأفكار المسبقة التي تكون منهجية في السياقات التي يتم فيها تطويرها ونشرها. وبينما نقوم بتسخير إمكانات التقنيات الناشئة، من الأهمية بمكان التأكد من أن الطرق التي نفعل بها ذلك تدعم الإدماج الاقتصادي والمجتمعي.

والمساواة بين الجنسين من الأولويات القصوى لكندا، ونحن ننظر في سبل الاستفادة من مزايا التقنيات المسببة لتغيرات جذرية. ويشمل ذلك معالجة مجموعة متنوعة من المسائل - مثل الوصول المتكافئ للمرأة إلى رأس المال والأسواق والتكنولوجيا الرقمية وخدمات تطوير الأعمال التجارية - فضلا عن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في عمليات القيادة وصنع القرار. والحد من الحواجز التي تواجهها المرأة والنهوض بتمكين المرأة والفتاة سيؤدي إلى منافع لمجتمعنا وستكون له طائفة متنوعة من الفوائد الجانبية الإيجابية من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الانتشار السريع للتكنولوجيات المسببة لتغيرات جذرية عالميا، لا تزال هناك فجوات رقمية خطيرة بين البلدان وداخلها، بما في ذلك بين الجنسين والموقع الجغرافي والعمر وأبعاد الدخل. وهي تعكس أوجه عدم المساواة في الوصول إلى المنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي بينها اتصال متزايد.

العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجتمع التقني. وتأتي عضوية الوزير في هذا الفريق إثر إطلاق استراتيجية نرويجية للرقمنة والتكنولوجيا في مجال التعاون الإنمائي الدولي للنرويج مؤخرا. وتجربتنا الوطنية علمتنا أن الكثير من الشركات والمنظمات ذات الكفاءة التكنولوجية الغنية على استعداد للمساهمة، ولكن جهودنا واستراتيجياتنا الإنمائية ستستفيد من نهج أكثر انتظاما موجه نحو تحقيق الأهداف.

ويمكنني القول أن الأمر نفسه ينطبق هنا في الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، في آلية تسيير التكنولوجيا ومنتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار، يقدم لنا عدد يتزايد باطراد من الأمثلة المثيرة للتكنولوجيات الجديدة وكيف يمكن أن تكون بناءة من أجل تحقيق أهداف فردية للتنمية المستدامة - وكذلك عدة أهداف في نفس الوقت. وهدف اليوم ومستقبلنا هو تهيئة حياة وفرص أفضل للمزيد من الناس على هذا الكوكب وعدم تخلف أحد عن الركب. ولبلوغ ذلك الهدف، نحتاج إلى الاستفادة من بنك المعارف الهائلة الموجود وتحويل التحديات إلى فرص.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن الدول الأعضاء يمكنها أن تعول على دعم النرويج والتزامها بشأن هذا الموضوع الهام. ونتطلع إلى مواصلة هذه المناقشة الهامة في الأمم المتحدة.

السيد جان (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المكسيك لاتخاذها هذا الدور الريادي النشط في طرح التحديات والفرص التي يتيحها التغيير التكنولوجي السريع، بما في ذلك من خلال البدء بإعداد قرار الجمعية العامة (القرار ٧٢/٢٤٢) بشأن أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونأمل أن يحظى مشروع قرار هذا العام مرة أخرى بالعديد من المشاركين في تقديم مشروع القرار، أسوة بالعام الماضي، وكندا من بينهم.

وتعتز كندا بكونها عضوا مبكرا ونشطا في المجموعة الأساسية التي تقودها المكسيك بشأن التغيير التكنولوجي المتسارع. وفي

ونشعر بالارتياح للمساعدة التي قد تقدمها هذه التكنولوجيات الجديدة في الحد من أوجه التفاوت وعدم المساواة. ومن المشجع على وجه الخصوص إمكانية جني البلدان النامية لفوائد هذه الطفرات. ومن الواضح أيضا إمكانات التي تنطوي عليها هذه التكنولوجيات الرقمية للمساعدة في التغلب على الحواجز الجغرافية القائمة التي تحد من الوصول إلى الأسواق - ولا سيما بالنسبة للبلدان غير الساحلية أو اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة على سبيل المثال

ويتعين علينا ضمان أن تساعد استثماراتنا في مجالي التكنولوجيا والمنافع العامة مثل التعليم والمهارات الرقمية في التصدي لأوجه التفاوت بدلا من تعميقها. وبالمقارنة، فإن عدد النساء القادرات على استخدام تكنولوجيا الإنترنت والحصول عليها يقل عن عدد الذكور بنحو مائتين وخمسين مليون امرأة اليوم. وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال تمثيل النساء والفتيات ناقصا في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمجالات الوظيفية. ولا تزال المعايير والمؤسسات الاجتماعية التمييزية تشكل عائقا هائلا في جميع اقتصاداتنا.

ونحن نعلم أن الابتكار سيحدث صدمة في أسواق العمل، مثلما حدث في الماضي - بسبب تأثيره على توزيع الوظائف والأجور والدخل. وعندما يتعلق الأمر باقتصاداتنا، فإن نشر التكنولوجيات الرقمية ما زال ناقصا وغير متكافئ عبر الشركات، وأن من المرجح أن يسهم ذلك في اتساع الفجوة الإنتاجية بين الشركات العالمية الرائدة وبقية الشركات الأخرى.

وليس التحدي المقبل هو وقف عجلة هذه التحولات، بل المسألة هي أن نعمل معا على وضع سياسات عامة للتصدي لها لكي نضمن تقاسم فوائد هذا الابتكار على نطاق واسع. ويشمل ذلك تعزيز التعاون الدولي في التصدي للتحديات المشتركة - من قبيل فرض الضرائب على الاقتصادات ذات الطابع الرقمي المتزايد، أو تعزيز التعاون في المسائل الأمنية

وحتى في بلدان مثل كندا، يشكل التواصل الإلكتروني تحديا. فالعديد من مجتمعاتنا الشمالية النائية تعاني قلة التواصل أو ضعفه أو انعدامه. ونحن نعمل على المساعدة في معالجة هذه المسألة. وخلال العامين الماضيين، أقامت حكومة كندا شركات مع القطاع الخاص من أجل تحسين الاتصال. كما رأينا مجتمعات تتولى الأمور بنفسها وتبدأ في إنشاء شبكات مجتمعية لإيصال العالم الرقمي إلى مدارسها ومستشفياتها والأعمال التجارية الصغيرة والحكومات المحلية.

وقد أدت بذلك عملا مبتكرا ضمن الإطار التنظيمي القائم لمقدمي الخدمات. وفي ذلك الصدد، تعد جنوب أفريقيا بلدا مبتكرا ونموذجا يحتذى به في توفير المنصات للمجتمعات مثل شبكات زنزليني Zenzeleni التي توفر فرصة للوصول إلى المجتمعات المحلية بتكلفة معقولة.

وإذ نواصل إجراء المناقشات التي تسهم في تشكيل النهج المستقبلية، فلا يسعني التشديد على الأهمية التي توليها كندا لكفالة إشراك جميع أصحاب المصلحة. ومثلما تؤكد المناقشة اليوم، فإنه يمكننا معا الاستفادة من تنوع الأفكار والخبرات والمهارات والمعارف لضمان نشر وتطوير التكنولوجيات الناشئة في البلدان المتقدمة النمو على نحو قد يدعم المستقبل الذي نصبو إليه، أي مستقبل يدعم تحقيق نتائج أفضل للجميع ولا يتخلف فيه أحد عن الركب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

السيد أوغيلفي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) (تكلم بالإنكليزية): تتيح سرعة الابتكار، بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية، إمكانات هائلة لزيادة الإنتاجية والدخل والرفاه في جميع بلداننا. ونأمل في أن تساعد في تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

المحرك البخاري وما أعقبه من تقدم تكنولوجيا في تعزيز القدرة الذهنية.“

وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية في أن تؤدي هذه التحولات إلى بناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة وتجانسا ومرونة وشمولا في نهاية المطاف. وآمل أن تتمكن المنظمة من الإسهام بطريقة أكثر فعالية في ذلك المسعى المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٣.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على بقائهم معنا إلى ما بعد الساعة السادسة مساء.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

الرقمية التي كثيرا ما تتجاوز الحدود الوطنية للدول. وسيكون الدور الذي تؤديه خرائط طرق العلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات الوطنية حاسما في جميع تلك الجهود.

وستنشر منظمتي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الشهر المقبل طبعتها لعام ٢٠١٨ من منظور العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسوف تتضمن لأول مرة فصلا خاصا عن تلك السياسات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وستكون التوصيات التي تشملها واسعة النطاق. فهي ستبين على سبيل المثال، أن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية تركز على نطاق ضيق على الأولويات الوطنية وأنها تفتقر إلى ما يكفي من التركيز والتمويل اللازمين لجني المنافع العامة العالمية التي ندرك جميعا أنها ستكون حاسمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسوف يشدد تقريرنا المقبل أيضا على أهمية إعادة النظر في السياسات العلمية التقليدية. وفي مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وهندسة الجينات وعلوم الأعصاب على سبيل المثال، فإن العلم والتكنولوجيا يتقدمان بسرعة أكبر من قواعدنا القانونية والأخلاقية. ونحن بحاجة إلى نماذج جديدة لإدارة العلم بما يتسق والواقع المعاصر.

وتواصل المنظمة بالفعل العمل يدا بيد مع الآخرين في كثير من تلك المجالات، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، للمساعدة في وضع الأدلة على الطاولة واستقصاء التحديات والمساعدة على إيجاد الحلول. وتهدف مبادرتنا الرقمية المستمرة لتفكيك الصوامع التي لا تزال سائدة في صنع السياسات العامة اليوم لتعزيز نهج أكثر تماسكا وشمولا.

وكما كتب إريك براينغولفسون وأندر مكافي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا:

”فإن أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الطفرات الرقمية الأخرى تعمل على تعزيز القدرة الذهنية، مثلما فعل